

عفريت أن تتطور المطالب من اجتماعية إلى أمور أخرى في حين أن المطالب الاجتماعية هي قاسم مشترك بين الجزائريين؟

إن حزب جبهة التحرير الوطني يتبنى الكثير من القضايا الاجتماعية للمواطنين، بل وأكثر من ذلك فإن أوضاع سكان بعض المناطق التي اشتعلت بها نار الفتنة أحسن بكثير قياسا بباقي جهات الوطن لا سيما ولاية أم البواقي التي توجد بها -ودون مبالغة- أفقر بلدية على وجه أرض الجزائر الطاهرة، وهي بلدية الجازية التي مازال يشكل سكانها الأرضية الصلبة لوحدة وطنية.

زميلاتي، زملائي،

إن برنامج السيد الرئيس هو برنامج كل أحزاب الائتلاف التي صادقت عليه بالأغلبية المطلقة وفقا لرؤاها وقناعاتها السياسية، فكيف يقبل أن تعمد أطراف تحركها جهات أجنبية وداخلية حاقدة على الجزائر عشية انطلاق برنامج دعم الانعاش إلى تفجير الوضع؟ ثم أيعقل أن تتناول نفس الجهات وتطالب برحيل مصالح الأمن وأسلاكه -خاصة الدرك الوطني- من المنطقة وهي التي كانت بالأمس تشيد بدور أسلاك الأمن؟ هل فهتم؟ أليس ذلك الجندي أو الدركي هو الذي أوكلت إليه في كل قوانين الأرض وشرائعها مهمة حماية الأملاك والأرواح والأوطان؟ فإذا جرد من سلاحه هل بإمكانه توفير الحماية والهيبة لنفسه قبل غيره؟

السيد رئيس الحكومة،

اسمحوا لي بصفتكم رجل قانون ومحاميا ماهرا أن أقول الحقيقة التي أثبتتها التجارب العلمية وأكدها المعارف الإنسانية. إن الوظيفة الأساسية للدولة هي المحافظة على النظام العمومي لإقامة سلم اجتماعي ضروري لكل حياة إنسانية مشتركة، والجميع يعلم أنكم تقلدتم مهام رئاسة الحكومة في ظروف صعبة وشاقة، خاصة في هذه المرحلة بالذات، وثقتنا فيكم كبيرة في توجيه سياسة الدولة إلى مزيد من النشاط والتحسين نحو التوجيهين الإصلاحي والاجتماعي، وستظهر نتائج هذا التوجه في الأمد القريب

وتوعيته وفي الدفاع عنه وفي استعادة الرقابة الشعبية حتى لاتستغل هذه الموارد الضخمة في غير محلها، وحتى تصل إلى أصحابها الحقيقيين وحتى نرى آثارها الفعلية في الميدان.

وأخيرا نهيب بالشعب الجزائري، أن يظل مجندا للتعبير بكل الطرق القانونية والسلمية ولسد وسدا للطريق أمام كل المؤامرات التي تحاك ضد الوحدة الوطنية والزج بالبلاد في متاهات جهوية وعرقية، لأن قوة الجزائريين تكمن في وحدتهم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**الرئيس:** شكرا للسيد عز الدين بوحملة، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد العزيز مشنن.

**السيد عبد العزيز مشنن:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي.

لقد بات واضحا أن ثمة أمورا تحدث في هذا البلد العزيز على كل جزائري لا يصدقها المنطق ولا يقبلها العقل، حيث بات الوضع العام قابلا للانفجار بفعل دسائس ومؤامرات أهدافها ووسائلها مكشوفة للجميع وهي تدمير الوطن وتقسيم الشعب وكل مقوماته.

أيعقل أن تتزامن هذه الأحداث مع طرح برنامج وطني كفيل بتعبئة الهمم والموارد وإشاعة روح التضامن الاجتماعي بين أبناء الجزائريين بعد سنين من القحط وجنون القتل والعبث بكل ما هو رمز للخير والجمال في الوطن الكبير بعباء عقلائه ورجاله المخلصين؟ أيعقل أن تتحامل في هذا الظرف شردمة معتوهة فكريا وسياسيا من خلال ببادق مأجورة على الإدلاء بتصريحات تستهدف ضرب الوحدة الوطنية في الصميم والمناداة بالاستقلال والتدخل الأجنبي؟ ثم على صعيد آخر ألا يعد في هذا الظرف الحرج حيث أصبح مستقبل الوطن على كف

النقاش، فنحن النواب الخمسة والعشرون الذين وجهوا إليك رسالة بتاريخ 23 ماي...

**الرئيس:** هذه ليست بنقطة نظام.

**السيد السعيد بن داكير (يوصل):** بل هي نقطة نظام، على أساس أنني كنت سأتحصل على جواب أعرضه على مجموعة الخمسة والعشرين نائباً. بالتالي، وسواء أ كنا نشكل كتلة أم لا فقد وجب عليكم قانوناً إجابتنا، فالرسالة قد مر عليها شهران ونحن ننتظر الرد، حيث عقدنا ثلاث جلسات عامة ورغم ذلك لم يصلنا أي جواب، فعم يعبر هذا التصرف؟ أهو احتقار أم ماذا؟...

**الرئيس:** رجاء، قد سمعنا، فنحن بصدد نقاش خاص بالأوضاع التي تعيشها البلاد، إن نقطة النظام معروفة، فإذا خالفنا النظام فنبهنا أما أن تثير قضية لا علاقة لها بالنظام...، لقد راسلتنا وسرد عليك كتابة ولكن لا يمكن إجابتك بطريقة القدر الضاغط، وأحيل الكلمة إلى السيد ميلود مزيان.

**السيد ميلود مزيان:** بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس، إن الأحداث والتقلبات والاضطرابات التي شهدتها بلادنا في بعض مناطق الوطن جعلت دائماً حركة مجتمع السلم تقدم أولويتها للحفاظ على الدولة والمصلحة العليا للوطن على حساب المصلحتين الحزبية والشخصية، لأننا ندرك أنه لا معنى لمدرسة سياسية في دولة منهارّة أو مجزأة، وإذ نترحم على أرواح الضحايا الذين سقطوا في الأحداث المؤلمة التي عرفت الجزائر فإننا نعتبر أن أسلوب الصدام والمواجهة مرفوض، وقد أكدت حركة مجتمع السلم في كثير من الأحيان أهمية فتح الحوار الجاد والعميق مع جميع مكونات المجتمع بما يؤمن الطريق نحو مخرج سلمي يجنب البلاد الدخول في دوامة يضيع معها الوئام والوحدة والمصلحة والوطن والإنعاش ومؤسسات البلاد.

بعون الله ومشيبته بعد دخول برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لفخامة رئيس الجمهورية حيز التنفيذ، لأن عدد أفراد الشعب الجزائري حسب التوقعات سيرتفع بمقدار عشرة ملايين نسمة حتى سنة 2025 والذي سيضاف إلى ثلاثين مليون نسمة الحاليين، وعلينا من الآن أن نعد العدة لمعاونة الأجيال القادمة في بناء المستقبل داخليا وإقليميا ودوليا، ولا يصح أن تشغلنا المشكلات الراهنة التي لا مناص من معالجتها عن إعداد العدة للمستقبل وما فيه من فرص ومحاذير للأجيال القادمة، والتي ستكون ملايين حية ترزق أمام أعيننا في كل مكان.

إخواني، أخواتي،

إن وضع بلادنا في ظل استمرار هذه الأطروحات الحاقدة، سيؤدي لا محالة إلى تراكم المشاكل والمتاعب والأحقاد وتوريثها للأجيال القادمة لتبقى الجهة الخاسرة في النهاية هي الجزائر، ومن واجبا جميعا كمواطنين مهما كان موقعنا أن نعمل على تسكين ربح الوضع المؤلم الذي تجتازه البلاد لتتحرك قوى الشعب إلى الأمام بعزم وثبات، وبهذه الصفة يتحقق كل تقدم أو إصلاح.

إن وطننا السعيد حقا والقوي بتنوعه الثقافي وانتمائه الحضاري، والذي عجزت فرنسا وحلفاؤها بكل ما تملكه من قوة ومكر وخبث ودهاء في سلخه من شخصيته وطمس ميزاتهما ومحاولات إضعافه على صعيد المغرب العربي خاصة والدولي عامة، فمتى نفهم ذلك؟ ومتى نعقل حجم المؤامرة؟ لنلتف حول رموزنا وقيادة بلادنا ولنتق الله قبل أن ترتطم السفينة وتغرق بما فيها. شكرا على حسن إصغائكم، والسلام عليكم.

**الرئيس:** شكرا للسيد عبد العزيز مشنن، وأحيل الكلمة إلى السيد السعيد بن داكير لإبداء نقطة نظام.

**السيد السعيد بن داكير (نقطة نظام):** شكرا سيدي الرئيس.

والله مادما قد انتظرنا حتى تتمزق البلاد لكي نفتح هذا

على مستحقيها، ويجب ألا نواصل الركض وراء الأوهام وأن نعترف بأن أزمة الجزائر ليست حدثا طارئا أو دخيلا ولكنها المولود المشوه لحمل دام سنوات طويلة من الممارسات المنحرفة وعقود من العنفين المادي والمعنوي لتراكمات عهود الاستبداد والإقصاء والتهميش.

وعليه، فإن علاج أسباب الأزمة والفتنة واجتثاث جذورها العميقة هو عمل شاق يتطلب بذل الجهد من الجميع ويتطلب النفس الطويل واعتماد ممارسات جديدة منها:

1- تغيير القناعات والذهنيات لدى صناع القرار ورجال التنفيذ في مؤسسات الدولة.

2- إشراك الطبقة السياسية وبشكل جدي في صناعة مستقبل الجزائر ليس كما يقول الشاعر:

ويقضى الأمر حين تغيب تيم... ولا يستأذنون وهم شهود.

4- إعطاء الشعب الحق في صناعة سلطة منبثقة من إرادته واختياره، والتنافس الحزبي النزيه واحترام نتائج صناديق الانتخاب لتأمين مسار الدولة الحديثة ذات الطابع الجمهوري.

5- إعادة النظر في قوانين الجمهورية بما يتماشى مع النظام الديمقراطي واستهجان كل أساليب الإقصاء وتطبيق القوانين بعدالة ومساواة لا معيار فيها إلا للكفاءة.

6- إن العمل وتوفير شروطه القانونية والنفسية كفيل بأن يقضي على آفة الفقر والتحول نحو تنمية يستريح لها المواطن ويشبع نهمه وجوعه.

7- لا مخرج إلا بتوفير شروط العمل وتوفير إرادة سياسية تحقق الاكتفاء الذاتي وتسمح بالخصخصة والمبادرة الاقتصادية والكف عن سياسة إنعاش المؤسسات الميتة.

8- دعم خيار الاستقرار السياسي من خلال دستور يتجاوب مع طموحات شعبنا وبيتعد عن المزاجية والحسابات الخاصة ويستوعب آراء القوى الحقيقية التمثيلية للشعب ويتجاوز كل أشكال الضغوط الظرفية الواقعية والمحتملة داخليا وخارجيا، ويوازن بين صلاحيات الهيئات الدستورية ويرفع الضغط عن الهيئتين

وعليه فلقد كان للخيارات السياسية الكبرى لجزائر الاستقلال كبير الأثر في أسس الأزمة العميقة والمعقدة التي تعيشها الجزائر، كما أن الشرعية المنقوصة لنظام الحكم تمثل أساسا الأزمة الجزائرية، فالمنظومتان القانونية والدستورية اللتان تحملان المبادئ والقواعد الأساسية للنظام والممارسة الديمقراطية يعتدى عليهما بطريقتين، إما عن طريق وضعهما في قوالب تفصل على مقاس أشخاص محددين وفتات معينة وإما عن طريق تجاوزهما والدوس عليهما، ومنه تمثل الشرعية المعطوبة المأساة الكبرى للديمقراطية الجزائرية وهي كذلك الخطر الكبير الذي يهدد التجربة الوليدة.

أما المجتمع المدني الذي من المفروض أن يمثل الكفة الموازية للسلطة والمراقب المستقل والصوت الشعبي الصريح والمباشر فقد تم تدجين جزء منه وتحويله إلى امتداد لأجهزة معينة في السلطة وجرت محاولة تقديمه بديلا للأحزاب السياسية.

ومن جهة أخرى فإن حجم الفقر في الأرياف والمدن يتسع باستمرار ويجعل معه الأمراض والآفات وعمليات الانتحار وانعدام الصحة والبطالة وانعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم كلها عوامل أساسية للمشاكل الاجتماعية في بلادنا.

إن تفاقم المشاكل في كثير من المجالس البلدية حال دون المساهمة في التنمية وبعث النشاطات الحيوية في بلادنا، فعجبا! في ولاية معسكر مثلا وخلال ثلاث سنوات يتعاقب علينا أربعة ولاة، وأقدم إليكم مثلا آخر يتعلق بنفس الولاية، حيث تعاقب على إحدى بلدياتها ألا وهي بلدية المحمدية التي تعد من أكبر بلديات الولاية وخلال أربع سنوات أربعة رؤساء، وهذا غيظ من فيض لما تعيشه المجالس البلدية على المستوى الوطني.

ومن ناحية أخرى فإن بقاء آلاف السكنات على المستوى الوطني دون توزيع يمثل جزءا من المشكلة فيجب أن توزع هذه السكنات في أقرب الآجال مع ضمانات توزيعها

- التحول نحو اقتصاد السوق والخصخصة والشراكة... إلخ.

وعليه أظن أن هذه التحولات لا تمر بأي بلد في العالم إلا تأثر بها لما لها من نتائج سلبية في البداية والتي ستزول في النهاية حتما وستزول عنا قريبا إن شاء الله.

السيد الرئيس، إن الشيء الذي لا يختلف فيه اثنان هو أنه لا يوجد أي حزب ولا تيار ولا تنظيم ولا نظام قبل الجزائر، فالجزائر أولا وقبل كل شيء، فوجب علينا اليوم أن نضع كل شيء جانبا حتى تستقيم الجزائر.

ومن جهة أخرى إذا كانت رداة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية قد ساهمت في تأزم الوضع إلى حد كبير فإن مسألة انعدام الحوار المسؤول على كافة مستويات مؤسسات الدولة من القمة إلى القاعدة هو مازاد الطين بلة.

وفيما يتعلق بالأحداث الأخيرة في بعض مناطق البلاد -حسب وجهة نظري- فإن ما يجب علينا هو استخلاص الدروس منها واتخاذ الإجراءات وعدم رجوع الجميع إليها (الأحداث)، نعم فالذين ماتوا -رحمهم الله- هم منا، والذين جرحوا -شفاهم الله- فهم منا كذلك، والذين ساهموا في عملية التخريب سواء الذين جرحوا أو الذين ماتوا -سامحهم الله- هم منا أيضا، وكذلك الحكومة المشار إليها بالأصابع يزعم أنها هي المتسببة في كل شيء هي أيضا منا ونحن منها، فهذه الحكومة لم تأتنا من "طايوان" ولا من فرنسا ولا من أي بلد آخر، فأعضاؤها جزائريون سبق لهم وأن كانوا نوابا في هذه القاعة قبل أن يكونوا ضمن الطاقم الحكومي، والآن يشكلون الحكومة. إذن لا مجال لتبادل التهم واللوم، فالذي يهمننا اليوم وما نرجوه هو خروجنا من هذه القاعة، إن شاء الله، بخطة موحدة ومتفقين عليها لإخراج البلاد من الأزمة التي تعيشها، لا أن نجتمع لتبادل التهم في الوقت الذي تتجه البلاد نحو الهلاك.

التشريعية والقضائية.

9- لا يمكن تصور حل للأزمة بالتنازلات الظرفية ولا بالرضوخ للابتزاز السياسي، ولابد من فتح حوار جاد بين القوى الوطنية، هذا الحوار الذي يسمح بالاهتداء إلى إجماع وطني حول التدابير العملية والسريعة التي تسمح بالخروج الشافي من هذه الأزمة التي طالت.

وأخيرا، ننوه بدور الحركة الإصلاحية في بعث الشعوب بالإسلام والوطن ونقدر جيدا الدور الإيجابي الذي ربط العروبة بالأمازيغية وربط الشرق بالشرق والروح بالروح، المعطى من غير من والآخذ من غير ذل، ونوجه استنكارنا وشجبنا لكل محاولات تمزيق ما وحدته يد الله ونعتبر أنفسنا مؤتمنين. مع كل المخلصين في هذا الوطن، على هذا الإرث المقدس، لا نتواطأ ولا نخون ولن نقبل المساومة عليه. وشكرا لكم.

**الرئيس:** شكرا السيد ميلود مزيان، وأحيل الكلمة إلى السيد مختار عمراني.

**السيد مختار عمراني:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة والطاقم الحكومي،

السيدات والسادة النواب،

أسرة الإعلام،

ضيوفنا الكرام.

هانحن اليوم نناقش الوضع الراهن الذي تمر به البلاد خلال الشهور الثلاثة الأخيرة، وهو وضع خطير جدا حفظنا الله منه، وكما هو مرتقب عند العقلاء فقد جاء هذا الوضع -في نظري- نتيجة للتحولات الكبرى التي عرفتها البلاد في سنوات خلت وهي ناتجة عن:

- التعددية الحزبية بدلا من الأحادية،

- الديمقراطية،

- التحول من الاشتراكية إلى الليبرالية،

**السيد مولود قادري:** بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله،  
والصلاة والسلام على رسول الله.  
السادة والسيدات،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نظرا إلى عامل الوقت سأتطرق إلى ثلاثة محاور أراها  
رئيسية ومهمة، وتشمل جوانب الأزمة والمحنة التي  
تعيشها الجزائر.

أولا: سبب الأزمة الأساسي، ويتمثل في الشرعية أو  
شرعية الحاكم ومشروعية حكمه.  
ثانيا: أدلة ومعطيات.  
ثالثا: الحل والمخرج.

وقبل ذلك، بودي الإشارة إلى كلمة السيد رئيس الحكومة  
الذي أحترمه وأقده كرجل قانون ورجل سياسي، لكن  
اللهجة التي جاءت بها كلمته توحى وكأن الرجل في  
المعارضة ويطلب من جهات أخرى وتدارك الأوضاع  
وإصلاحها، ولكن عذرتة وقلت إن هذا عرض، وسأنتظر  
رده بعد مناقشة السادة النواب لعلي أجد الجواب  
الشافى، إن شاء الله.

أعود إلى المحور الأول المتمثل في الشرعية، فإذا كانت  
هذه الأخيرة أو مشروعية النظام أو الحكم في بداية  
الاستقلال قد اجتمعت حولها الآراء والقناعات ورضي  
الكل بالشرعية الثورية، مع ما شابها من خلافات  
وتجاذب وفي أحيان أخرى صراع وشبه تقاتل، فإن  
المراحل التي تلت بداية الاستقلال قد اختلفت فيها  
القناعات والتوجهات حول موضوع الشرعية الذي بقي إلى  
يومنا هذا محل مد وجزر. ورغم حصول القناعة لدى  
أغلبية ساحقة من المجتمع بأن شرعية الحاكم لا تتأتى إلا  
عن طريق الصندوق والاختيار الحر والحقيقي فإنه منذ  
الاستقلال قد خاض الشعب الجزائري تجارب في هذا  
الميدان، هذه التجارب التي كانت في بعض الأحيان  
شكلية بحيث يمكن فيها أحد أفراد الحي أو القرية أن  
يحل محل أهل الحي أو القرية في الانتخابات أو

وعليه، ففي مثل هذه الظروف يبرز دور العقلاء، لأن هذه  
هي مناسبتهم للبروز، فهلّموا إلينا جميعا، يرحمكم الله،  
لإخراج البلاد من هذه الأزمة ولا داعي لأن يلقي طرف  
التهم على طرف آخر. هذا ما وددت قوله.

أما ما يتعلق بالتهميش والبطالة و"الحثرة" وسوء  
التسيير، فهذه كلها ظواهر قد مست الجزائريين، وبالطبع  
فإن هذه الظواهر تتفاوت من طرف إلى آخر ومن منطقة  
إلى أخرى، لكن المؤكد هو أن كل الجزائريين مسهم هذا  
الأمر ولا أظن أن حل الأزمة يكمن في حرق أو تدمير أو  
تخريب ما تم تحقيقه واكتسابه.

إذن، فنحن الآن بصدد مسألة طرحت بين الجزائريين وجب  
علينا الالتفات حولها جميعا، ولهذا فإننا نطالب الحكومة  
باتخاذ موقف صارم من متابعة أو مراقبة المسؤولين أو  
الهيئات التي أوكلت إليها مهمة تنفيذ المشاريع الإنمائية  
سواء على المستوى المحلي أو المركزي، وكذا فتح  
الحوار الشامل، لأننا عندما التيقنا ببعض المواطنين  
تأكد لنا أن العامل الأساسي الذي ساهم في هذه الأزمة  
هو عدم الاطلاع.

ومن جهة أخرى هناك فئات من الشباب وحتى غير  
الشباب، الذين برمجت لهم الحكومة مجموعة من  
المشاريع ورصدت لهم مبالغ مالية، فالقضية قضية وقت.

ومن جانب آخر نأني إلى مسألة التنفيذ أو الإنجاز، فهذه  
مهمة الجميع، ولا أعتقد أنها مهمة رئيس الجمهورية أو  
السيد رئيس الحكومة أو وزير معين كي يحمل المجرفة  
أو أي شيء آخر، بل إن مهمة إنجاز المشاريع وتنفيذها  
هي مهمة كل الشعب الجزائري وكلنا مسؤولون عن ذلك.  
إذن، فأنا أؤكد ضرورة فتح الحوار، وحيدا -سامحك الله  
السيد رئيس الحكومة- لو كانت تلك التقييمات التقليدية  
السنوية منها والسداسية وحتى الثلاثية...

**الرئيس:** شكرا للسيد مختار عمراني، وأحيل الكلمة إلى  
السيد مولود قادري.

نظرا إلى الطريقة التي وصلوا بها إلى هذا المقام، بأنهم -فعلا- لا يمثلون الشعب ولا يمثلون -مع الأسف- إلا أنفسهم ومن وضعهم في هذا المنصب.

4- انعدام الثقة في النفس والتحكم في الأوضاع ومسيرة الشعب لدى جل المنتخبين لعدم الإحساس بمستوى المسؤولية.

5- إفلاس كلي للمجالس المنتخبة وتنامي الصراع المصلحي الذي تجذر لدى عدد هائل من ممثلي المجالس المحلية.

6- انصراف كلي عن قضايا الشعب -مع الأسف- وظهور العشائرية والمحسوبية من جديد.

7- عدم التكفل الحقيقي بالمشاكل اليومية والعادية للشعب، وهنا أذكر السيد رئيس الحكومة أنه يوجد في الجزائر وبعد أربعين سنة من الاستقلال ابن لشهيدين، فالأب شهيد والأم شهيدة ولا يملك مسكنا وهو أب لخمسة أبناء ويعيش حياة صعبة حتى هذه اللحظة، وقد قدمت المعني وملفه إلى السيد وزير المجاهدين منذ أكثر من ستة أشهر، ولا أدري إن كان هناك جديد حتى هذه اللحظة.

8- تعطيل المجالس المحلية وتجميدها. وأعطيتكم أمثلة جدية وحية من ولاية المسيلة فهذه الأخيرة وفي هذا المضممار هي ولاية منسية، حتى أن السيد رئيس الحكومة برمّج زيارة إليها ولكن ألغاه، وكذا السيد رئيس الجمهورية الذي كان قد زار كل الولايات المجاورة لكنه لم يزرها.

ومن جانب آخر فإن المجلس الشعبي الولائي لولاية المسيلة يعيش صراعا والقضايا مؤجلة ولا أمل في حلها، وكذا المجلس الشعبي لبلدية "سليم" الذي يعيش صراعا رغم تنقل لجنة من وزارة الداخلية في شهر رمضان الماضي لكن مازال الحال كما هو.

كما أن المجلس الشعبي لبلدية بوسعادة الذي لم تجر به مداولة واحدة منذ فيفري 2001، جل أعضائه في خلاف مع السيد رئيس المجلس لكن لاجل. فكل هذه نماذج، وهلم جرا.

الاستفتاء، وكان يسمى "التزوير المسكوت عنه"، وكانت طريقة "نعم" و"لا" كذلك، والتي تكون نتيجتها إذا قلت "نعم" فهي "نعم" وإذا قلت "لا" فهي "نعم" وإذا امتنعت فهي "نعم" كذلك!

وبعد ذلك حلت بداية التسعينات حيث برز نوع من التنافس الحزبي أو التوجهي للمجتمع وهذا بعد مخاض وأحداث، وبالفعل فقد برزت ديمقراطية نستطيع القول إنها مقبولة ويمكنها أن تتطور مستقبلا، لكن -مع الأسف الشديد- أجهضت هذه التجربة لصالح -وأقولها بملء فيه- عصابات المال والسياسة، وأدخلت البلاد في مرحلة أخرى ساد فيها مصطلح التزوير وتبديل الصناديق بحجة المحافظة على الدولة أو هكذا قيل، وها نحن نجني ثمار هذا المصطلح ودماره.

ثانيا، أدلة ومعطيات: إن الأحداث الحالية والتي سبقتها وما قد يأتي من بعد ما هي إلا إفرازات وترسبات ونتائج لإبعاد الشعب عن الاختيار وعدم القبول بمقتضى العمل الديمقراطي والتداول السلمي، فأصبح التبادل بدل النزول إلى الشعب والاحتكام إليه، وإيكم بعض النماذج بعيدا عن كل المزايدات:

أ- رئاسيات سنة 1995 كان فيها تزوير في التوقيعات والمشاركة والنتائج.

ب- تشريعات سنة 1997 كان فيها ترسيم التزوير وتعميقه.

ج- محليات سنة 1997 كان فيها الدوس على الإرادة الشعبية بكل ما للكلمة من معنى.

د- رئاسيات 1999 عرفت فبركة مرشح الإجماع وقتل جدي ومتعمد لمفهوم ومصطلح الانتخاب والانتخابات، وقد انجر عن ذلك ما يأتي:

1- انفصام وانقطاع بين الشعب والنظام الحاكم.

2- فقدان المصداقية الشعبية وثقة الأمة في كل المجالس المنتخبة بما فيها المجلس الشعبي الوطني.

3- حصول قناعة راسخة لدى جل رؤساء البلديات والعديد من المنتخبين على المستويين الوطني والمحلي،

بعض أبنائها الخونة لنشر الغسيل والتهجم على رموز الدولة ومؤسساتها يطالبون الدول الأجنبية بالتدخل في شؤونها الداخلية.

ولكن يد الله كانت فوق أيديهم ووقف الرجال وأبناء هذه الأمة ليحبطوا المؤامرة الخبيثة فكانت الوقفة تاريخية جمعت أبطال هذا الوطن من الجيش الوطني الشعبي وأسلاك الأمن ومجاهدين وأبناء شهداء وكافة المواطنين المخلصين الغيورين على هذا الوطن، وخرجت الجزائر منتصرة وعاد الأمل من جديد وجاء الوثام المدني كتتويج لهذه التضحيات وبدأت الجزائر تسترجع هيبته ومكانتها بين الأمم في الساحة الدولية، غير أن الحاقدين على هذه الأمة أقلقهم استقرار هذا الوطن وبدأوا يتحركون في كل الاتجاهات لخلط الأوراق مرة أخرى مستغلين بؤس الشعب وتطلعات الشباب لخدمة مصالح ضيقة، فتفجر الشارع في بعض المناطق من البلاد وعبر أبناءنا عن تطلعاتهم بغضب وتشنج كبير، ولا ينكر أي عاقل مشروعية هذه المطالب المتمثلة في العمل والسكن ورفع الحفرة وغيرها. ولعل الوتيرة البيطئة للتنمية الاقتصادية والممارسة غير المسؤولة لإدارتنا على مختلف المستويات هي التي غدت هذا الغضب أكثر بعدما وجد أبناءنا أنفسهم أمام أبواب موصدة في وجوههم وفي انتظار وعود غير مجسدة وذلك خلال العشرية السوداء من التسعينات إلى اليوم، وأصبحت أموال الشعب تبذر هنا وهناك دون رقيب أو حسيب وثروات البلاد تنهافت عليها المافيا وأصحاب المصالح.

سيدي الرئيس،

إن الأحداث الأخيرة التي شهدتها بعض مناطق الوطن والتي خلفت -وللأسف- خسائر في الأرواح والممتلكات العامة والخاصة لا يسعنا إلا أن نترحم على الأرواح البريئة التي سقطت من رجال الدرك الوطني والشرطة والمواطنين ونطلب من الله أن يلهم أهلهم الصبر والسلوان، غير أننا نتساءل اليوم عن غياب الدولة وموقفها من الأحداث الأليمة والصمت الرهيب الذي لازم مسؤولي هذا الوطن بعدما شاهدنا بأم أعيننا في التلفزة

9- عمل الحكومة الميداني الذي تمثل في زيارات مكوكية وعود عرقوبية -مع الأسف- متتالية، حيث يقطع فيها الوزير وعودا لكن بعد شهر أو شهرين تجده على رأس قطاع آخر أو أحيل على التقاعد المسبق مجبرا أو لا أدري.

10- استياء شعبي عارم ورفض شبه كلي لكل ماله علاقة بالسلطة.

11- تدمير متعمد وغير مسبوق لكل ما يرمز إلى هيبة الدولة.

12- تصدع هيكلية النظام وظهور صراع متصاعد من أجل البقاء وإقصاء الآخر، وتهاوي قيمة الجزائر خارجيا حتى لدى الدول الشقيقة، وأعطيك مثالا بسيطا؛ فبوابة "تينالكوم" بين الجزائر وليبيا التي تربط جانت وغات...

**الرئيس:** شكرا للسيد مولود قادري، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد شعواطي.

**السيد أحمد شعواطي:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن ولاة إلى يوم الدين.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كم كانت فرحتنا عظيمة بحلول القرن الجديد والدول تدخله أكثر ازدهارا وأكثر تطلعا لغد أفضل وكم كانت سعادتنا أكبر والجزائر تدخل هذا القرن وهي مستقرة آمنة بعدما عاشت عشر سنوات عجاف دخل على إثرها شعبنا نفقا مظلم عرف خلاله أسوء مرحلة في تاريخه المعاصر على إثر مؤامرة كبرى خطط لها الأعداء في الداخل والخارج لضرب الدولة الوطنية ومؤسساتها فكان الثمن باهظا وكانت النتيجة آلاف القتلى من مختلف الشرائح وخسائر مادية تقدر بملايير الدولارات وأصبحت الجزائر صورة للتشفي والاستهتار في مختلف القنوات الأجنبية وذهب

تتمحور مداخلتني حول نقاط أربع هي:  
أولا، من المؤسف أن تظل الوعود هي الخطاب السائد مع مرور الزمن، والأسوأ منه أن نطالب الشعب الأعزل بتحقيق وعودنا، واليوم وفي ظل الأوضاع المالية المريحة نسبيا يحق لنا أن نتساءل عن هيبة الدولة التي تراجعت إلى أدنى مستوياتها مع الأحداث الأخيرة، فمن المسؤول عن ذلك؟ أهو الشعب أم السلطة؟ ثم، أين الحكم الرشيد؟ وأين الاستقرار والاستثمار والعدالة والمكانة والأمل والعمل؟

لقد أضحت كلها أوهاما وسرابا وكلاما في مهب الريح والحقيقة الثابتة التي حلت محلها هي مزيد من التعفن والقلق والغليان.

إن الخطاب المتجانس الذي نسمعه اليوم من الرئيس والمرؤوس والوزير والنائب والمواطن والأستاذ والمدير والفلاح والسائق والحداد والمهندس يعبر عن شك انهيار الدولة لأن هذا الخطاب ماهو إلا تعبير عن الدائرة المفرغة التي انزلت فيها المجتمع.

فالشعب ينتظر التغيير من السلطة والسلطة تنتظر التغيير من الشعب، فمن سيغير من؟

إن السلطة هي وحدها الكفيلة بفضح المؤامرات وتجنيد الشعب لإحباطها، أما تكليفه للقيام بهذا الدور مباشرة، فهو تماما كتكليف الأحزاب بحفظ الأمن مع حثها على الزهد في الحكم وهو ما يعتبر انتكاسة في مفهوم الدولة الحديثة.

ثانيا، مايزال الشعب هو الغائب المغيب الوحيد والمكتوي في ذات الوقت بنيران الصراعات. إن الأقلية ماتزال تحاول فرض تصوراتها لصياغة مستقبل الأجيال، وستظل أسوأ صور الظلم مادامت تعمل على حمل الأغلبية على الاستسلام لرأي فرد أو حتى جماعة. إن شرط الاستقرار يكمن في الشجاعة التي تعني نكران الذات ومن ثم اللجوء مباشرة إلى الشعب والاحتكام إليه والتسليم التام بإرادته.

الوطنية الاعتداءات المتكررة على رجال الدرك الوطني والشرطة والممتلكات العامة والخاصة، في حين كان من الأجدر معالجة الأوضاع وعقاب المتسببين فيها بكل مسؤولية وهدوء قبل تفاقم الأوضاع، فاستغلت بعض الأطراف الوضع لتأجيج الفتنة بين أبناء الوطن الواحد وراحت أطراف في السلطة تحاور أشخاصا وأعراشا في قضايا مصيرية تهم 30 مليون نسمة، نعم! في قضايا تهم كل الشعب من الشرق إلى الغرب ومن الوسط إلى أقصى الجنوب، وهمشت مؤسسات الدولة المنتخبة وضربت بالأحزاب الممثلة لهذا الشعب عرض الحائط وهذا ما نرفضه رفضا مطلقا.

سيدي الرئيس،

إن الموقف التاريخي والعظيم لقوات الدرك الوطني والشرطة في مواجهة هذه الأحداث بكل رزانة ووقار لتستحق التحية، حيث فوتت الفرصة على أعداء هذه الأمة في الداخل والخارج، وما تأسفنا له أكثر هو استغلال بعض الأحزاب لحماس الشباب في بعض المناطق لتمرير مصالحها فسقطت الأقنعة ورفض الشعب العودة إلى العنف وتفظن الشباب للمؤامرة لأنه رفض الوصاية منذ القديم ويرفضها اليوم وهو أدري بانشغالاته ومشاكله اليومية ويعرف كل المعرفة أصله وهويته. إننا مسلمون وجزائريون وعرب وأمازيغ أحب من أحب وكره من كره، فالجزائر هويتها واحدة كرسها الدستور عربية مسلمة أمازيغية، فلا داعي للتداول والمغالاة على هذه الثوابت التي فصل فيها شعبنا منذ عقود...

**الرئيس:** شكرا للسيد أحمد شعواطي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد السعيد بوبكر.

**السيد محمد السعيد بوبكر:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

السلام عليكم -جميعا- ورحمة الله تعالى وبركاته.

وبالمناسبة أذكر هنا ولاية ورقلة، ففي حاسي مسعود، الذي يملك القدرة على استيعاب أكثر من 12.000 ألف عامل سنويا، بلغ عدد البطالين المسجلين في ورقلة 11.400 بطال، وفي مدينة تشرت تم إحصاء أكثر من 600 مهندس هم الآن في الشوارع، وفي حجيرة التي لا تبعد إلا بمسافة 100 كلم عن حاسي مسعود يحسب عدد العمال الذين حظوا بالعمل في الشركات على رؤوس الأصابع.

لقد طالبنا في العديد من المناسبات ببرامج خاصة للسكن وتوزيعا أكثر عدالة لمناصب الشغل، وذلك لاعتبار واحد هو أن المنطقة منطقة جذب للسكان وأن ازدهار هذه المنطقة بل واستقرارها مرهون بمراعاة هذه الخصوصية.

وعليه فإن تخصيص نصف (1/2) اعتمادات صندوق الجنوب لولاية ورقلة وحدها يصب في الاتجاه الذي تعبر عنه خلفية الصندوق نفسها، وإلا لماذا أنشئ من إيرادات الجباية البترولية؟

والخلاصة، هي أن على الدولة أن تحذر من إيثار جهة على أخرى أو تهيمشها أو الاستخفاف بها. فعليها أن ترفع وتطبق شعار الجزائريين سواسية كأسنان المشط.

وأخيرا، إن أهم ما يمكن أن يسفر عنه نقاشنا هو الشروع الفوري في تحديد رزنامة للمواعيد الحاسمة وفتح نقاش جاد حول كبريات القضايا قصد إحداث تغيير إيجابي في أوضاع البلاد. إن شرط النجاح هو عدم إقصاء أي طرف أو جهة، وفي النهاية أختتم كلامي بدعاء: "اللهم ألف بين الجزائريين ووفق المخلصين منهم لإنقاذ البلاد والعباد" شكرا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**الرئيس:** شكرا للسيد محمد السعيد بوبكر، وأحيل الكلمة إلى السيد مكي مساهل.

**السيد مكي مساهل:** شكرا السيد الرئيس. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

إن الشعب الجزائري أكرم من أن يستعبد أو يستخدم أو أن يعول عليه البعض أو يستنجد بغيره. إنه حر ومصمم على أن يبقى حرا، ولكن عليه أن يكون مصدرا لكل سلطة.

ثالثا، سترتفع الأصوات منادية بدور الإسلام في هذه الحقبة العصبية من تاريخ الشعب الجزائري.

إن الإسلام، أيها الإخوة والأخوات، أعظم من أن نستدعيه حيننا ونستنكف عن تطبيق تعاليمه أحيانا أخرى. ولهذا، سيظل بلدنا مرشحا لمزيد من الهزات مادام تعاملنا معه تعاملنا سطحيا.

وإذ نقول ذلك، فلأننا لا نقر أبدا بأن الشعب يريد الحياة في كنف الإسلام ولكن نقول استفتوه في كل إحصاء عام للسكان لنرى سوبا ماذا يريد. إن الإسلام الذي ندعو إلى تطبيق تعاليمه هو إسلام الأخوة والمحبة، إسلام الأمن والعدالة، إسلام العمل والاستقامة، إنه الإسلام الذي تتفاعل معه كل شرائح المجتمع بمجرد أن ينطق المخلصون.

إن الدولة اليوم لم تعد تملك ما يمكن أن يتمحور حوله الشعب لبعث ديناميكية البناء إلا العقيدة المقدسة، وإذا كان الفشل اليوم قد وصل بنا إلى وشك فتح باب جديد للفتنة، فإنه يتعين علينا جميعا ألا نسمح بتوريث ذلك للأجيال القادمة في ثوب ما نسميه بإصلاح المنظومة التربوية.

رابعا، لقد كشفت الأحداث المؤلمة الأخيرة عن الهوة التي ما فتئت تزداد اتساعا بين السلطة والشعب، ولعل أهم أسباب ذلك هو:

1- عدم الاكتراث للآلاف من الشباب المتخرج من المعاهد والجامعات،

2- انعدام العدالة في توزيع العمل والسكن والثروة عموما.

فأتساءل كيف يرفض رئيس البلدية المعني بالإمضاء باستلام الأمر القضائي الاستعجالي باسم الشعب الجزائري وتطبيقه وتحت حماية والي ولاية عين الدفلى ويواصل خرق القانون أمام العلن وكأنه فوق القانون؟ فما مصير قانون العقوبات في هذا الميدان وخاصة المادة 138 مكرر المصوت عليها مؤخرا في البرلمان؟

فما بالكم، السيد رئيس الحكومة، بالآلاف الأحكام القضائية الواجبة التنفيذ للمواطنين الذين لا يستطيعون تنفيذها وكيف نعيد ثقة المواطن في القانون وفي دولة القانون بصفة عامة. فيجب على الحكومة أن تأخذ الإجراءات الاستعجالية في هذا الميدان لإعادة ثقة المواطن في عدالته ودولته.

المثال الثاني: سأتطرق إلى مثال ثان يخص المؤسسات العمومية لإنتاج المياه، حيث لاحظنا أنها تخرق القانون منذ حوالي ست سنوات وتعمل على تبرير عجزها المالي وتأخذ من المواطن مستحقات غير قانونية من خلال القيمة المضافة المحددة بنسبة 17٪ عوض نسبة 7٪ أي حوالي 100 مليون دينار سنويا. ولما تطرقنا إلى الموضوع مع وزارة المالية لتصحيح الخطأ ورغم البرقية الرسمية المرسلة بتاريخ 7 جانفي 2001 من وزارة المالية إلى هذه المؤسسات من أجل تطبيق القانون، فإنها مازالت تخرق القانون وتنهب الأموال من جيوب المواطنين. وعليه، فيجب علينا أن نضع حدا لهذه التصرفات.

المثال الثالث: نحن نعرف أن وجود حكومة بدون مجلس تشريعي لن يوصل إلى أية نتيجة ووجود مجلس تشريعي بدون حكومة نفس الشيء أيضا، إذن يجب التكامل والتشاور في كل القضايا الهامة لإيجاد الحلول.

لقد تفاجأنا ونتأسف حين نجد مادة أو مواد من قانون المالية لسنة 2001 المصوت عليها باسم الشعب تلغى من قبل وزير بتعليمته وزارية مثلما حصل مع محافظة الجزائر الكبرى، وصادق المجلس أيضا على 2000

السيد رئيس الحكومة،  
السادة الوزراء،  
زميلاتي، زملائي.

قبل الشروع في مناقشة الوضع الذي عاشته الجزائر، أنحني أمام أرواح ضحايا هذه الأحداث الأليمة سواء أكانوا من الشباب أم من قوات الأمن لأنهم جزائريون كلهم.

إن الأحداث الأخيرة التي مرت بها بلادنا تحمل رسالة يشاطرها كل مجتمعنا. إنه نداء للتكفل العاجل والملموس وبكل إنصاف وعدالة لحل معاناة الشعب الجزائري الذي أنهكته مأساة وطنية دامت عشر سنين كاملة، أي منذ العنف الكلامي في التسعينات، وهو يواجه أوضاعا اقتصادية واجتماعية قاسية، ناهيك عن الحفرة والرشوة في كثير من الأحيان.

إن الوضع الذي وصلت إليه الجزائر حاليا من تخريب وتدمير في بعض الولايات -رغم أن الكثير من المطالب موضوعي- كان متوقعا لأن الحكومة كانت عاجزة عن اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب فتراكمت الغلطات والنقائص.

نحن نريد دولة قوية بكل مؤسساتها وهذا ما يطمح إليه كل جزائري، دولة القانون لتسيير الشؤون العمومية من خلال محاربة جميع الانحرافات التي تمس تسيير هذه الشؤون والإصغاء والتكفل المنصف والعاقل بمشاكل المواطنين أين يكون القانون هو السيد وفوق الجميع.

السيد رئيس الحكومة،

اسمحوا لي أن أطرح على سيادتكم بعض الأمثلة الحية والميدانية لبعض النقائص على مستويات عديدة:  
المثال الأول: بحوزتي كنياب ومواطن أمر قضائي استعجالي مهمور بالصيغة التنفيذية "باسم الشعب الجزائري" ضد بلدية من بلديات ولاية عين الدفلى.

إن التسيير والتعامل مع هذه الأحداث بالرعب والكرهية والتلاعب يبين أن السلطة تستطيع التكيف والاندماج عسكريا وثقافيا مع الهمجية الإسلامية الأصولية أكثر منها مع المطالبة السلمية بالحريات الديمقراطية.

إن عبارات المسؤولين الذين اتهموا الضحايا بمنحرفين أو مغرورين ليست بسيطة بل إيمانا وخطة مدروسة، بينما نسجل أن الإرهابيين المسؤولين عن آلاف الموتى و20 مليار دولار من الخسائر المادية قد تمت إعادة إدماجهم من غير استجوابهم ومحاسبتهم عن الأفعال المنسوبة إليهم.

فمنذ سنة 1980 لم تدخر السلطة من حيث الوسائل للتضييق على الحركة التي تنادي بالحريات الديمقراطية فلدجأت إلى القمع والتضليل الإعلاميين وحتى إلى النداء بقتلهم لما اتهم هؤلاء بحرق العلم الوطني والمصحف. وأخيرا فإن السلطة ترفع التهمة الأبدية المتمثلة في التعامل والتواطؤ مع الخارج، و أجهزة مخابرات "الموساد" و"السيا" وغيرها. إن الجزائريين ينتظرون الآن، أي منذ 21 سنة، الاعترافات والتصريحات عن هذا التواطؤ مع الخارج لكن بدون جدوى.

ومن غير مفاجأة أن الجزائريين قد اكتشفوا إعلانات وإدلاء أخرى تورط دولا أصولية في المأساة التي ضربت البلاد.

هناك شبان جزائريون أرسلوا إلى دول تدعى صديقة قصد إجراء تدريبات عسكرية على مرأى وعلم الجميع كي يعودوا لتدمير البلاد دون أن تعلق أصوات لاتهام تلك الدول التي تدخلت فعلا في الشؤون الداخلية للبلاد وتعمل على زعزعة استقرار الدولة.

أما في المأساة التي ضربت منطقة القبائل فإن السلطة المجردة من كل حجة لم تجد سوى اللجوء إلى استعمال الوسائل الاستراتيجية لحصر المسألة في منطقة القبائل، بل واعتماد استراتيجية الرعب.

منصب شغل لأساتذة التعليم العالي لكن الوزارة ترفض تطبيق المادة إلى غير ذلك من الأمثلة، فهل نريد تهميش البرلمان؟ إنني أسمى هذا نقطة ضعف في دولة القانون.

السيد رئيس الحكومة،

إن هذه الأمثلة ماهي إلا نموذج من بعض التصرفات والنقائص التي لا تبني الدولة الجزائرية، أي دولة القانون. ويجب علينا أن نتجنبها تفاديا لمثل الأحداث الأخيرة وأن نعزز وطننا. لذا، نطالب بما يأتي:

- المزيد من الاهتمام بمساهمة البرلمان وكذا المجالس المحلية المنتخبة لخدمة بلادنا.  
- الإنصاف والاستعجال في إيجاد الميكانزمات لتنفيذ أحكام العدالة.

- التخفيف من المتاعب الاجتماعية للمواطنين ومحاربة الفقر.

- تطبيق القانون بكل صرامة على كل الجزائريين سواء أكانوا مواطنين بسطاء أو مسيرين أو حكاما.

- الاهتمام بالتنمية في كل بقاع الجزائر وخاصة بالمناطق التي عانت بدرجة أكثر من دمار الإرهاب.

- ترقية الحوار الدائم بين الحكومة والمؤسسات الدستورية من جهة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين من جهة أخرى.

عاشت الجزائر وشكرا.

**الرئيس:** شكرا للسيد مكسي مساهل، وأحيل الكلمة إلى السيد أرزقي كسيلي.

**السيد أرزقي كسيلي:** شكرا.

السيد الرئيس،

إن الأحداث الخطيرة التي هزت منطقة القبائل قد برهنت مرة أخرى عن النية الحقيقية للنظام والمرتكزة على العنف والمؤامرة والاحتقار.

فككل مرة، تزعجه كل مطالبة سلمية وديمقراطية إلى أعلى درجة وتزعزعه بحيث يسخر كل الإمكانيات والوسائل لقمعها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،  
السادة أعضاء الحكومة،  
زميلاتي زملائي النواب،  
السلام عليكم.

يعجز اللسان عن التعبير في هذه الظروف الصعبة وبعد الأحداث المؤلمة التي وقعت في بعض الجهات من وطننا الغالي والتي راح ضحيتها مجموعة من أبنائنا وإخواننا رحمهم الله وألهمنا وذوهم الصبر والسلوان.

وبكل حسرة وأسف أطرح على كل جزائري صاحب ضمير حي السؤال الآتي: هل توجد أسرة جزائرية في أية بلدية من بلديات الجمهورية ( 1541 ) من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، ليس لها عنصر في صفوف الأمن أو الدرك أو الجيش؟ أترك لكم الإجابة.

ثم ما ذنب الدركي الذي توفي مؤخرا من بلدية العامرة؟ وما ذنب الشاب ماسينسا الذي قتل وما ذنب الشرطي؟ أقول كلهم في الهم سواء.

إن الصورة المؤلمة التي بثتها التلفزة الجزائرية يوم 14 جوان ستبقى تؤنب الجزائريين أصحاب الضمائر الحية، تلك الصورة التي رأينا من خلالها شبابا جزائريين يمطرون إخوانا لهم من الأمن بوابل من الحجارة وهم محاصرون في زاوية لا حول لهم ولا قوة.

أيها الإخوة، لا أحد ينكر وجود أخطاء، بل هناك أخطاء من بعض الأشخاص في الأجهزة وهناك تجاوزات ترتكب في حق المواطنين لكن هل نواجه السيئة بالسيئة؟ وهل أعمال الشغب وتحطيم الممتلكات العمومية والخاصة والاققتال بين الإخوة وقطع الطرق الوطنية في وجه المارة هي الحل؟ أبدا، وهل سمعتم في يوم من الأيام من آباءكم وذويكم الذين عايشوا حرب التحرير وكان لهم الشرف في تحرير الوطن وتلقيين دروس في التضحية والوطنية للمستعمر، يقولون إن هذا مجاهد شاو وهذا عربي وهذا قبائلي، وهذا ترقي وذاك مزابي، كلا وألف كلا، بل كانوا مخندقين متراصين متماسكين في صف واحد وكرجل

إن مطالب الشباب مطالب وطنية، وأمام عجز السلطة عن حصر الأحداث فإن المظاهرات قد عمت مناطق أخرى من الوطن. والنظام الموجود في مأزق تام قد ضاعف شراسته، حيث خصص معالجة رهيبة لمسيرتي 07 و 14 جوان في العاصمة، فهذا دليل واضح على أنه يدعو إلى تعفن الوضع، مع العلم أن حوالي مليون شخص الذين قد غادروا مؤقتا نار القبائل للتنقل إلى العاصمة قصد تسليم وثيقة مطالب شرعية لرئيسهم لم يكونوا يتوقعون أن جحيما آخر كان في انتظارهم حيث كان القمع همجيا إذ أن فحا كان قد نصب لهم.

والغريب في الأمر أن الرئيس قد صرح من جنوب البلاد أنه لم يجد من يتحاور معهم. فالبرغم من التكديات الرسمية إلا أنه قد تم إطلاق النار برصاصات حية، وأن الجرحى قد تم تعريفهم، فهناك قتلى وعشرات من المفقودين. إن السلطة في ذلك اليوم قد وجهت نداء علنيا لحرب أهلية، لكن الضمير والمسؤولية التي يتحلى بها الجزائريون تعلقو بكثير تلك التي يتمتع بها مسيروهم. ولقد تم رفع شعارات من بعض الأشخاص الذين تم توظيفهم لهذا الغرض، لتمجيد بعض الأمراء الإرهابيين وتمثيل شبان القبائل باليهود مع أن التشبيه باليهود يعتبر شتما.

السيد رئيس الحكومة،

إن الضمير الشعبي يناديكم بأنكم تعرفون درجة الصبر التي تحلى بها الشعب الجزائري ومنطقة القبائل خلال مدة 60 يوما الأخيرة رغم شتى أنواع القمع. ولهذا فإنه من المستعجل أن تأخذوا التدابير الحقيقية والفعالية لتلبية المطالب الشرعية التي تراكمت خلال سنوات عديدة...

**الرئيس:** شكرا للسيد أرزقي كسيلي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر زيدوك.

**السيد عبد القادر زيدوك:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
السيد الرئيس المحترم،

أما فيما يخص الأحزاب وخاصة أحزاب الائتلاف فأعتقد أنها تعني التشاور، وخاصة في الملفات الهامة، فرغم عدم استشارتها لم تبخل بمساهمتها لأنها تدرك خطورة الوضع وتقدر حق تقدير الجزائر لأنها شاركت في تحريرها وفي تشييدها، فالمطلوب منكم اليوم، سيدي الرئيس، أن تدعموا فكرة دعم دور المؤسسات الدستورية، ويجب التعامل والتشاور مع أحزاب الائتلاف في القضايا المصيرية للأمة الجزائرية ودعم دور المنتخبين، خاصة فيما يتعلق بالرقابة الشعبية من خلال الممثلين في غرفتي البرلمان.

السيد الرئيس، لن أتطرق إلى الوضع الاجتماعي في هذا المقام الذي لا يسمح بذلك، رغم وجود وضع اجتماعي مزر في الكثير من المناطق النائية، وولاية عين الدفلى هي واحدة من هذه المناطق، إلا أنني أفضل ترك هذا النقاش إلى قانون المالية التكميلي.

وفي الختام، سيدي الرئيس، يجب أن نتجند حكومة وأحزابا ومنتخبين لإطفاء نار الفتنة، والتوجه كرجل واحد إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أعلنت عنه الدولة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**الرئيس:** شكرا السيد عبد القادر زيدوك، وأحيل الكلمة إلى السيد حمو العمري.

**السيد حمو العمري:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

أصحاب المعالي،

السيدات والسادة النواب،

السادة الحضور.

إن الحديث في وقت قصير كهذا عن وضع متأزم في اتجاه غير مألوف (فقر، بطالة وتهميش) لم يعد يحتمل المزيد من تضييع الطاقات، فقد نفذ صبر أيوب، سيادة رئيس الحكومة.

واحد همهم الوحيد هو طرد المستعمر وتحرير البلاد والعباد من قبضته والحفاظ على سلامة الوطن ودينه وعرويته.

واليوم وللأسف الشديد، كلما وقعت مشاكل داخلية تعالت أصوات مرة من "فيدرين" ومرة من "شيراك" ومرة من جمعيات فرنسية تنبج وتنعي ونحن لها مستمعون، أليس من العار أن نسكت شعبا وحكومة؟ يجب التصدي ويحزم وعزم وفي الوقت المناسب، وعلى الدبلوماسية الجزائرية أن تلعب دورها كاملا غير منقوص خاصة عندما يتعلق الأمر بالوحدة الوطنية. ولماذا لم يستدع السفير الفرنسي وبلّغ احتجاج الدولة الجزائرية؟

السيد رئيس الحكومة،

يعرف العام والخاص ويدركان تمام الإدراك الظروف الصعبة التي تقلدتم فيها رئاسة الحكومة، ويعرف عنكم السيد الرئيس أنكم رجل حوار وصاحب القلب الطيب، نزيه وكفاء وصاحب أخلاق عالية.

كما يشهد لكم نواب المجلس الشعبي الوطني بمختلف الحساسيات السياسية أنه كلما كلمكم نائب أو طلب استقبالكم إياه كان الرد دائما بالإيجاب، وما دمت في سياق الحديث عن المجلس الشعبي الوطني، أذكر فقط بالعمل الجبار الذي قام به لصالح وطنه وشعبه خاصة خلال سنتي 98 و99 أيام كانت الجزائر محاصرة سياسيا، حتى توصل المجلس إلى تحقيق ما عجزت عنه الدبلوماسية الجزائرية آنذاك، ناهيك عما يقوم به يوميا وفي كل لحظة بنقل انشغالات المواطنين واهتماماتهم إلى الجهات المعنية، لكن توجد نية سيئة من بعض المسؤولين وفي جهات مختلفة وحتى أن بعض الوزراء -اسمح لي السيد رئيس الحكومة- لا يستقبلون النواب ولا يسمعونهم ولو عن طريق الهاتف، ويوجد من النواب هنا في القاعة من تقدم بطلب مقابلة إلى بعض الوزراء منذ 04 أشهر ولم يحظ بالاستقبال. كما أن بعضهم يخاطب شعبه بلغة المستعمر مباشرة مستعينا بترجمة الصحافي له، فهذا عيب يسيادة رئيس الحكومة.

- 1- الإستجابة الفعلية والتجسيدية والميدانية لانشغالات الشباب،
- 2- فتح باب التشغيل،
- 3- محاربة الفقر،
- 4- فتح قنوات الحوار الدائم والفعلية والملموس مع المنتخبين والأحزاب والشركاء الاجتماعيين والفعاليات الشبانية في جميع المستويات،
- 5- التركيز على الإنعاش الاقتصادي والفلاحي خاصة في عالم الريف،
- 6- مراعاة الترقية الاجتماعية،
- 7- إصدار القانون العام للتوظيف العمومي، والقوانين الخاصة بالقطاعات،
- 8- توفير الإمكانيات والمشاريع التنموية للبلديات الفقيرة خاصة الريفية منها، فالأغلبية تفتقر إلى أدنى الوسائل. فبالله عليكم، كيف يستطيع المنتخبون المحليون تلبية حاجيات الشعب وأغلبية البلديات مفلسة؟
- 9- تطهير الإدارة وتعيين إطارات أكفاء قادرين على تحمل المسؤولية مستقبلا.

ففي ولاية البويرة، سيدي الرئيس، هناك مثلا 45 بلدية أغلبيتها ريفية، تعاني الفقر أضف إلى ذلك ما تعرضت له مؤخرا من تخريب وتدمير جراء الإرهاب الهمجى.

وعليه إنى أرى، كما ترون، أن حل الأزمة جزائري بين الجزائريين ضمن إطار فعال وتشاوري وتنظيمي لتفعيل الاستراتيجية التنموية الوطنية والميدانية الفعلية والتي توفق بين الجوانب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلى الحكومة وضع آليات وإجراءات تنفيذية للخروج بسرعة من الأزمة الراهنة.

أما بالنسبة إلى الأمازيغية منبوع حضارتنا وأصالتنا واعتزازنا بالوطن وإحقاقا للحق وللتاريخ، فيجب علينا ألا ندغدغ العواطف تارة بالأمازيغية وتارة أخرى بالعروبة.

علينا جميعا الالتفاف العميق...

أولا: السؤال المطروح: ماهو الحد الأدنى الذي يشكل أرضية عمل حول كل الأمور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

ثانيا: ماهي الطرق والوسائل الشفافة التي تتخذها الحكومة للانطلاق في تطبيق الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي؟ وحذار ثم حذار من الذين يريدون تسميم الأجواء وخلط الأوراق للليل من الشعب والوطن الكل يجمع على أنه تمت معاينة ما يسمى بحالة الديار، فالخطر مازال محدقا بنا والطريق المؤدي إلى بر الأمان موجود بين أيدي الجزائريين لا غير.

إن الشعب الجزائري يتوخى هدفين اثنين: الأول، لا حرية ولا ديمقراطية ولا عدالة إلا بين أحضان المجتمع والشعب الجزائري. والهدف الثاني لا اختلاف في الإنصاف وحب الجزائر مع تحمل كل واحد مسؤوليته التاريخية والوطنية إحقاقا للحق والأمة.

من أين نبدأ؟ هو سؤال صعب، نعزي أنفسنا وأن الخسارة البشرية من شبابنا وقوات الأمن من رواد الحقيقة ومحبتهم وإخلاصهم للوطن، أمامهم تلك السفينة المسماة بالجزائر، وهي تعبر عاصفة، أليس كذلك؟ إن الرفض كل الرفض للمناورات التي ترمي إلى إعادة البلاد إلى مرحلة ما على حساب جهود شعبنا وتضحياته.

ولنا أن نطرح الأسئلة الانتقائية الآتية:

ماهي الأسباب والمبررات التي أدت إلى ما نحن عليه؟ إن الحلول الظرفية -في نظري- غير مقبولة، فمصلحة البلاد تقتضي من الجميع البحث عن الحلول الدائمة دون تهميش مع مراعاة القواعد الرئيسية التي تتوقف عليها الخيارات المراد القيام بها بما يضمن المزيد من الفعالية والنجاحة الميدانية نظرا إلى الاختلالات غير العقلانية المتولدة مؤخرا.

وعليه، يجب علينا إن أردنا الخروج من السلبات القيام بما يأتي:

أدنى من الدواء والعلاج، يريد أن يتساوى المواطنون أمام القانون وأن يسمع له ونشعر ونحس به، فحين قلنا لأحد الذين شعروا بضيق وقاموا بمحاولات التخريب إن هذا ملكا عاما لكل الجزائريين، قال: "هذا ليس لي بل لهم"، وقد صرح بهذا عندما شعر بضيق لأنه لا يحس بوجوده وهو يريد أن يشعر بوجوده وأن نحس به.

سيدي الرئيس،

يزداد شعور الجزائريين بالخوف من المستقبل فأصبح هذا الخوف يسيطر على الجميع دون استثناء مهما كانت مراتبهم ودرجاتهم ومواقعهم، وتساهم في صنع هذا الشعور جهات معروفة وهي أقلية استغلت الوضع وداست على إرادة الشعب وقوانين الدولة، لها ارتباطات تجاوزت الحدود، وأندد بشدة -من هذا البرلمان- بالعودة البارزة لفكر الاحتلال والرجوع العدواني للنظرية الاستعمارية البائدة عبر وسائل الإعلام الأجنبية.

سيدي الرئيس،

تعد مناهضة الأجنبي المتدخل في شؤوننا الداخلية عصيانا مدنيا للجزائريين، أي عصيانا مدنيا على التدخل الأجنبي وهو عصيان على إرادة الدول التي تريد أن تتدخل في شؤوننا وتفرض إرادتها على الشعب الجزائري وعلى العائلة الجزائرية الواحدة.

سيدي الرئيس،

إن الشعب يطمح إلى حل عادل وشامل ومنصف، يحل المشكلات السياسية العالقة، لأن أصل المشكل السياسي وجذوره أخلاقية، وإلا كيف نفسر تلاعب مسؤول في الدولة -مهما كان الموقع الذي يشغله- بالمال العام وتصرفه فيه كأنه ملكه الخاص؟ بل أكثر من ذلك يجب أن توضع الأمور في نصابها بعيدا عن أي إقصاء أو تمييز، مع فتح الحوار دون إقصاء وفتح المجال واسعا أمام حرية الرأي والتعبير في حدود القانون، وقد نصت وثيقة حقوق الإنسان الفرنسية في المادة 105: "لا يجوز تنكير أي كان بسبب آرائه حتى الدينية منها مادام إبداءها لا يخل بالنظام العام الذي يقره القانون".

**الرئيس:** أشكر السيد حمو العمري، وأحيل الكلمة إلى السيد علي هاشمي.

**السيد علي هاشمي:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

معالي الوزراء،

السادة والسيدات النواب الفضلاء،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

لم يؤت الشعب الجزائري -ونحن منه- خيبة من نقص في مآثر أجداده الذين صنعوا البطولات في هذا الوطن المفدى وأمجادهم، وإنما خاب أكثر ما خاب اليوم من نقص في الثقة، فمنها كانت الخيبة والإخفاق.

سيدي الرئيس،

يعد التقصير في أداء الواجب جريمة مسؤولا عنها جميع الناس، سواء العاملين أو المواطنين، ولكن في مرحلة كهذه يضاعف الفعل مرتين فيعد جريمتين. لهذا، وجب تظافر الجهود للتحابي في الخير، والتعاون، إلا على الضيم والظلم، والإقدام إلا على الشر، والتسامح إلا على الكرامة، والإيثار إلا على الشرف.

سيدي الرئيس،

إن أغلبية المطالب التي يطرحها اليوم بعض أبنائنا وإخواننا في وطننا هي من صميم انشغالاتنا جميعا ولطالما طالبنا بها بالحاح في هذا المجلس الموقر، وكان لنا جدل حاد مع السلطة التنفيذية في هذا الشأن خصوصا عند تقديم برامجها، وقد قلنا بمناسبة تقديم مشاريع قوانين المالية إن الشعب أصبح يجمع لقيمتا يقتات بها، وما زال يعيش في العراء وفي القصد، وهو لا يطالب بالغنى وإنما يريد أن يعيش، وأن يجد بعض أفراد عائلته شغلا ليقناتوا منه، يريد أن يصله الماء وأن يجد حدا

والممتلكات العمومية والخاصة، فهل كان ذلك من باب العجز أو الضعف أو التسبب أو الإهمال واللامبالاة؟ فخضوع كلي للمطالب المتطرفة تحفها فوضى عارمة في كل الجبهات وعلى كافة الأصعدة يفهم منه أنك إذا أردت -في نهاية المطاف- تحقيق مطلب ما فاخرج إلى الشارع بغية السلب والنهب والإثخان في عمليات التخريب وتدمير الأملاك العمومية والخاصة، ناهيك عن إعطاء الوعود الارتجالية المجانية للنيل من الثوابت الوطنية على حساب مشروع مجتمع الأمة الجزائرية، الأمر الذي يجعلنا ندرج موقف النظام من الأحداث الأخيرة في خانة عدم تحمل مسؤولياته كاملة، وتبنيه لسياسة الإبن المدلل.

لم نشهد في يوم من الأيام ومنذ استقلال الجزائر عاصفة مدمرة تضرب البلاد في عمقها الاستراتيجي وفوضى شاملة أينما حلت.

تمر البلاد بأسوأ مرحلة لها منذ نعومة أظافرها، إنه زمن الرداءة والعواقب الوخيمة، وبلوغ الأوضاع مرحلة متقدمة من الميوعة والتعفن، والأخطر من ذلك كله هو أن البلاد أضحت مهددة في أقدس مقدساتها ألا وهي الوحدة الوطنية التي تبقى شامخة شموخ الرواسي، منيعة مناعة الحصون العاتية.

لقد عودنا النظام في الجزائر، دوما على انتهاج سبيلين لا ثالث لهما، فإما دكتاتورية قمعية تسلطية مطلقة ومنطق حكم سلطوي تفردى متشنج ذي نزعة عروشية وجهوية، مجبول على العصبية والتصلب في المواقف يوصد كل أبواب الحوار ومساغيه والتشاور المتحضر والمتمدن مع الطبقة السياسية والمجتمع المدني، أو سلوكات الاستبداد وتكميم الأفواه وتحطيم الأقلام والحجر على الأفكار الحرة المعبرة وشن حرب ضروس على إبداء الرأي والرأي المخالف، كما هو الحال بالنسبة إلى قانون العقوبات مؤخرا، إضافة إلى احتكار وسائل الإعلام العمومية خاصة الثقيلة منها التي يفترض أن تكون خدماتها للجميع وللفعاليات السياسية والشخصيات المؤثرة في المجتمع.

سيدي الرئيس،

يكمن الحل بين الجزائريين، ويعتبر بعد ذلك خارجا عن القانون كل من تطرف أو استعمل العنف بعد أن سمح له بالتعبير عن أفكاره والدعوة إليها وهو بذلك يستحق الاستنكار.

سيدي الرئيس،

ينتظر الشعب مبادرة ترفع عنه الظلم وتنصفه، فقد أصبح -كما سبق وأن ذكرت- ينتظر الغيث من مسؤوليه ويريد الارتقاء بالوثام الوطني إلى مصالحة وطنية شاملة وهي خطوة طيبة أخرى تنتظرها بشغف، أما إيجاد حل للمطلب الأمازيغي الذي هو قضية كل الجزائريين باعتباره عنصرا أساسيا في الهوية الوطنية فيجب أن يكون وفق سياق احترام كل الثوابت الوطنية، فإذا أراد الإخوة إحياء الأمازيغية كلغة وثقافة ولأنها مرتبطة بالهوية فهي ترتبط بالأمة، ويعد كل جنوح لاستعمال حروفها بالاستناد إلى حروف تيفيناغ...

**الرئيس:** أشكر السيد علي هاشمي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد شهرة.

**السيد محمد شهرة:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأسعد الكريم.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

ممثلي الصحافة والإعلام،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

أبدأ بخلاصة بداية النهاية، فلقد اعترف السيد وزير الداخلية في ندوته الصحافية أنه كان على علم بأن بعض الوافدين على العاصمة يوم الخميس الأسود كانوا يحملون أسلحة بيضاء وأكياسا من الحجارة وقضبانا حديدية، ورغم ذلك لم يتخذ أي إجراء وقائي لحماية المواطنين

المواطن والدولة، ويلحق الضرر حتى بالحزب الذي رشحه ولوث قائمته، ودعوني أقول من هذا المنبر للذين زوروا لصالح مثل هؤلاء إنهم قد أفشوا تفاصيل التزوير - بعد حدوثها - فهل تبني الدولة بمثل هذا؟

السيد الرئيس،

الأخ النائب المحترم،

ولدت حالة التردد لدى الحكام حالة عدم الثقة لدى المحكومين وقد فتح المجال الديمقراطي بعد أحداث أكتوبر 1988، فلاح بصيص الأمل في الحرية والانعقاد فما إن كان أول استحقاق انتخابي في ديسمبر 1991 حتى صودرت إرادة الشعب، ليقع الاحتقان السياسي والانتقاص الإعلامي إلى غاية ندوة الوفاق المنعقدة في سنة 1996 حيث لاح بصيص آخر من الأمل في أجواء حذرة جدا فاتفقت الطبقة السياسية آنذاك على أقل ما يتفق عليه من ثوابت وطنية وضوابط الممارسة السياسية، فما إن كان أول استحقاق انتخابي بعدها، أي تشريعات ومحليات سنة 1997، حتى تكرر السطو مرة أخرى على إرادة الأمة، وصدق الله إذ قال: "ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه وإنهم لكاذبون" والشعب اليوم يسأل من خلال نوابه - وأنا واحد منهم - أصحاب الفعلة الأولى والفعلة الثانية ويقول لهم: ماذا تريدون؟

السيد الرئيس،

إن الجزائريين لا يستطيعون الصبر أكثر مما صبروا على الأصولية العلمانية التي تسببت لهم أكثر من مرة في البلاء الذي يعيشونه بالدفع إلى مصادرة اختيارهم في سنة 1992 والسطو عليه في سنة 1997 ثم بالدفع إلى علمنة مظاهر الحياة الاجتماعية باسم إصلاح المنظومة التريبوية ومحاولة فصل قانون الأسرة عن أصوله الإسلامية، وإحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية في الخطابات والمعاملات ثم الدفع إلى مرحلة انتقالية يحرم فيها الشعب - أصلا - من اختيار ممثليه والزج بالشباب في عمليات تحطيم وتخريب مقدراته التي يستفيد منها، - وأحيى بالمناسبة سكان أحياء عنابة: "لاكولون" وبوخضرة و"بلاص دارم" و"لوري روز" وغيرها على منع يد التخريب

والأدهى من كل هذا، من يحاسب من عند ارتكاب الأخطاء؟ فلا أحد يعلو الآخر في إصدار الأوامر، والجواب معروف والنتيجة محسومة والفوضى عارمة بكل ما تحمله من معنى، والخلاصة هي أن هناك كارثة حقيقية سيدة الميدان، ثم تلغيم الأحزاب الفاعلة وفرقتها وزعزعة أركانها وصولا إلى نسفها لكي لا تؤدي دورها على أكمل وجه لتأطير المواطن وخدمة البلاد والمجتمع.

**الرئيس:** أشكر السيد محمد شهرة، أحيل الكلمة إلى السيد حمزة سالم لمدة عشر دقائق.

**السيد حمزة سالم:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

أيها السيدات، والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أطمع في إصغائكم - لو سمحتم - لمدة عشر دقائق لأقول إن الفساد الذي بلغته المصالح الإدارية التي يحتك بها المواطن يوميا جلعلنا قبل هذا التاريخ - والله يشهد على ذلك - متأكدين من أن شيئا ما سيقع تعبيرا عن تدمير هذا المواطن غير المرتاح في بلاده، فإذا طلب مصلحته من البلدية اعترضته صعوبات وقابلته نفس المشاكل في المصالح التقنية وفي المديرية الوطنية للبناء والتعمير، وقد يطالبونه في مديرية الضرائب بدفع رشوة، أما عن الشباب المستثمر في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فسوف يواجه عراقيل عندما يتقدم إلى البنك، وسيرى "الحثرة" بعينها حين تفتح أظرفة التعهد، وعليه من الطبيعي أن يقع ما وقع، بل ليس من الطبيعي ألا يقع شيء مما وقع.

إن الشعب يدفع اليوم ثمن النتائج الطبيعية للسطو على إرادته في انتخابات سنة 1997، فرئيس البلدية أو رئيس المجلس الشعبي الولائي الذي يصرح أن "الرشاش" هو الذي نصبه، يصعب عليه أن يشعر أنه مدين لغير "الرشاش" ولن تهمه سوى مصلحته ومصلحة من نصبوه بالقوة - وقد صرح بذلك أكثر من شخص - وهو بذلك يضر

السيد الرئيس،  
السيدات والسادة النواب،  
أعلنت اليوم، الثلاثاء 25 جوان 2001 حركة النهضة  
خلال ندوة صحفية عن مبادرة نعتقد أنها حل شامل  
ونهائي، تتكون من شقين أساسيين:

الشق الأول: ويعد إجراء استعجاليا نظرا إلى خطورة  
الوضع الذي تجتازه البلاد ويشمل ما يأتي:  
1- استكمال مسار الوثام المدني ضمن مسعى المصالحة  
الوطنية الحقيقية من خلال إطلاق سراح المساجين  
السياسيين، والتكفل بملف المفقودين وبضحايا المأساة  
الوطنية وإعادة إدماج المطرودين من العمل إلى مناصب  
عملهم وإلغاء المرسوم المشؤوم 93-54.

**السيد محمد دويبي** (نقطة نظام): بسم الله الرحمن  
الرحيم.

سيدي الرئيس،  
قلنا لدى اجتماعنا في اللقاءات التشاورية إن الرأي  
السياسي يعبر عنه بالكلام بحرية تامة، ويعبر عن الموقف  
في هذه المؤسسة بالتصويت، فاتركونا نعبر عن آرائنا  
السياسية فيما نحن متفقون عليه، وشكرا.

**الرئيس:** شكرا، نحن نتفق معك لكننا اتفقنا كذلك على  
الابتعاد عن الاستفزازات بين المربعات وبين الأشخاص،  
أحيل الكلمة مرة أخرى إلى السيد حمزة سالم حتى يواصل  
تدخله.

**السيد حمزة سالم** ( يواصل): أرجو أن يحسب لي الوقت  
سيدي الرئيس.

2- التعجيل بتطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي  
ضمن آلية رقابية تضمن وصول الأموال إلى أبوابها،  
ونقترح في هذا الصدد نشر أرقام كل المشاريع والأموال  
التي تضخها الدولة بما يجعلها في متناول الشعب  
والنواب ورجال الإعلام، فلا يستطيع مصاصو الدماء  
وأكلو أموال الشعب التلاعب بها.

من أن تمتد إلى مدينتنا الجميلة، ومؤخرا التعبير عن  
الإرادة الواضحة في تمزيق الوحدة الوطنية أرضا وشعبا.

وهنا أقول إذا ثبت يا سيد شهرة تورط أي حزب في  
الأحداث الأخيرة فقد فقد مبرر استمراره في الساحة  
السياسية لإخلاله بالدستور ووثيقة الوفاق الوطني اللذين  
يمثلان مرجعية النشاط السياسي في البلاد، فلا تتركوا  
الشعب يحكم عليكم يوما ما أنكم تكيلون بمكيالين بين  
من اعتصم سلميا فجويه بالمدرعات وأرسل إلى  
المحتشدات ثم حل حزبه وبين من خرب وكسر وأحرق وهو  
يطلب رحيل الدولة من منطقته.

السيد الرئيس،

يطرح الجزائريون اليوم جملة من الأسئلة:

- إلى متى يبقى حكامنا يخفون عنا اسم وهوية من يشير  
الفتنة في كل مرة نريد أن نلتقط فيها أنفاسنا؟  
- هل يمكن القول إننا في دولة الحق والقانون  
والمؤسسات؟

- هل يمكن أن نتكلم عن ديمقراطية حقيقية في بلادنا؟  
- هل هناك عدالة تنصف المطرودين بمرسوم، والذين  
فقدوا مناصب عملهم بسبب حبسهم إداريا في رثان  
وغيرها؟

- هل يعبر تقرير لجنة إصلاح المنظومة التربوية فعلا عن  
رأي الأساتذة والمربين وعموم الشعب الجزائري؟  
- هل يؤخذ برأينا في تبني الخيارات الاقتصادية الكبرى؟  
- هل هناك عدالة في توزيع الثروات وتوزيع المسؤوليات؟  
- هل هناك نية حقيقية في استكمال مسار الوثام المدني  
نحو المصالحة الوطنية؟

وأخيرا، أين نحن من دولة بيان أول نوفمبر القاضي بإقامة  
دولة جزائرية، جمهورية، ديمقراطية واجتماعية في إطار  
المبادئ الإسلامية؟ فإذا لم يجد الشعب أجوبة تتلاءم مع  
توجهاته وطموحاته فمن العيب أن نحدثه عن المواطنة  
بمنطق مونتييسكيو أو جان جاك روسو.

إلى جانب المختصين، الأحزاب السياسية والمنظمات الفاعلة وتتمازج مع نقاش عام تفتحه وسائل الإعلام خصوصا التلفزيون ويشارك فيها المواطنون. ويمكن في هذا الصدد إجراء استفتاء بعد الندوة يرسم هذه الخيارات بشكل نهائي.

وفقنا الله وإياكم لخير البلاد والعباد، آمين والسلام عليكم ورحمة الله.

**الرئيس:** شكرا للسيد حمزة سالم وأحيل الكلمة إلى السيد امحمد بوعزارة، ولكن أود قبل ذلك أن أنتهز هذه الفرصة حتى أذكر ببعض قواعد العمل الخاصة بكيفيات تنظيم هذه الجلسة.

يعلم الجميع أننا حضرنا كل الترتيبات الأسبوع الماضي ليتم هذا النقاش في إطار مسؤول يهدف إلى فتح حوار بين كافة الفئات السياسية الممثلة في المجلس والحكومة، ومن الأمور التي اتفقنا عليها أن كل واحد يدلي برأيه بمنتهى الحرية المطلوبة بعيدا عن الاستفزازات الشخصية أو المربعات والمس برموز الدولة وثوابت الأمة.

تلکم هي القواعد التي اعتمدها في النقاش ولكن للأسف لا حظت أنها لم تحترم في بعض الأحيان لذلك أذكر بالأمور التي اتفقنا عليها وأطلب من المصالح التقنية حذف كل الكلمات الخارجة عن نطاق ذلك والتي لم تنص عليها التعليمات الموزعة عليكم، جميعا. يرجى التقيد بذلك وأحيل الكلمة إلى السيد امحمد بوعزارة.

**السيد امحمد بوعزارة:** شكرا سيدي الرئيس. بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف خلق الله.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السيد رئيس الحكومة،  
السادة أعضاء الحكومة،  
أيها الزملاء والزميلات نواب المجلس الشعبي الوطني.

3- إلزام المسؤولين المحليين - باعتبارهم يمثلون الدولة في الميدان- وعلى رأسهم الولاية ورؤساء الدوائر والبلديات ومصالح الأمن بتحسين التعامل مع المواطنين والإصغاء إليهم والاستعداد الدائم للتكفل بحاجاتهم المختلفة وإشعارهم بأنهم في خدمتهم باستمرار.

4- تشجيع العمل الدعوي والخيري ورفع القيود عن المساجد.

5- فتح المجال الإعلامي.

الشق الثاني: يتمثل في تنظيم ندوة وطنية خلال شهر سبتمبر من العام الحالي تشمل السلطة والطبقة السياسية والقوى التمثيلية من المجتمع المدني، تتشكل من أربع ورشات:

الورشة الأولى:

يتلخص عملها في بلورة أرضية تحدد التدابير السياسية والتشريعات القانونية والإجراءات التنظيمية والإدارية الكفيلة بتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وتعددية، تجسد فعلا إرادة الشعب وتحفظ اختياره الحر...

الرئيس: أطلب من المصالح التقنية الانتباه والتأكد إن بقي له وقت لمواصلة تدخله وإلا ستحال الكلمة إلى من يليه. نضيف إليه نصف دقيقة.

السيد حمزة سالم (يوصل): شكرا سيدي الرئيس. الورشة الثانية: ورشة إصلاح الدولة، وتشمل الدستور والإدارة والمجالس والقضاء والإعلام بما يقيم دعائم دولة عصرية قادرة على مواكبة التحولات الجديدة التي يعرفها العالم.

الورشة الثالثة: ويتلخص عملها في بلورة رؤية واضحة للتحولات الاقتصادية الكبرى التي ينبغي انتهاجها.

الورشة الرابعة: ويتلخص عملها في بلورة منظومة اجتماعية كفيلة بتحقيق العيش الكريم للمواطن، على أن يتم التحضير لهذه الندوة من خلال لجان تشارك فيها،

حامات للدماء، ووسيلة للتخريب والتدمير والحرق ونهب ممتلكات الشعب.

إنني لا أنكر وقوع تجاوزات من بعض أعوان الأمن والدولة، ولكن هل تشكل بعض هذه الحالات مبررا كافيا ليطالب بعضهم برحيل الساهرين على الأمن العمومي والنظام العام، وهو مطلب لم يناد به حتى الذين يعيشون خارج هذا الوطن في جهات أخرى من العالم؟

إن بعض أشباه الديمقراطيين بمن فيهم أولئك الذين لا يحوزون مقعدا واحدا داخل البرلمان وحتى داخل المجالس المحلية يحاولون عبثا اليوم أن يجعلوا الديمقراطية على مقاسهم، فالجيش والدرك والأمن الذين استنجد بهم بالأمس لحمايتهم من الإرهاب والحفاظ على الديمقراطية، يجب في نظرهم اليوم أن يتركوا لهم الساحة لتشتعل الفتنة بين أبناء الشعب الواحد، ثم ألا يشكل ذلك دعوة صريحة إلى التعايش مع الإرهاب وقانون الغاب؟

إننا في حزب جبهة التحرير الوطني نؤمن بالديمقراطية البناءة والحقة ولذلك نقول لأمثال هؤلاء من هذا المنبر بالذات باسم الديمقراطية التي لا تفرق بين أبناء الشعب الواحد والتي تبني ولا تهدم، باسم الديمقراطية التي تحاور ولا تقمع، باسم ديمقراطية الأغلبية لا ديكتاتورية الأقلية. إن الشعب الجزائري يعرف طريقه ومصالحته وأن قوته في وحدته وليست في محاولة إضعافه وتمزيقه عبر بيادق من هنا وآباد من هناك.

صحيح أن شبابنا يعاني البطالة في جميع مناطق الوطن وهو معرض للتهميش وبعاني "الحقرة"، فهل التصدي لهذه المظاهر يكون بأساليب القتل والحرق والتعدي وحرق البلدية التي تزود المواطن بالوثائق وتدمير المصنع الذي تفتت منه عشرات العائلات وتحطيم الإذاعة التي نسمع من خلالها أصواتنا حتى ولو كانت مبحوحة وحرق دار الثقافة التي نطور بها ثقافتنا؟ وهل محاربة الحقرة تتم

لست ممن يفضل البكاء على ما وقع، رغم أن الجرح عميق والآلام حادة، ذلك أنني أؤمن أن هذا الشعب العظيم مهما اشتدت به المحن وتعاطمت حوله الشدائد يخرج منتصرا لأنه ليس من فئة المنهزمين في هذا العالم.

لقد كان وما يزال حلمنا أن نحول هذا الوطن العزيز إلى يابان إفريقي وأن نعولم الآخرين بصناعة جزائرية وبثقافة جزائرية بل وحتى بلهجة جزائرية تجعلنا نساهم في بلورة الحضارة العالمية بنصيب جزائري وافر، فكان حلمنا وما يزال بعد أن ندفن الإرهاب إلى الأبد ونقيم على أنقاضه ديمقراطية جزائرية من عمق هذا الشعب وبشكل متحضرتمتد إلى أقطار أخرى، تماما كما امتدت عدوى الثورة الجزائرية بالأمس إلى أقطار المغرب العربي وإفريقيا، فساهمت في تحريرها وخلصتها من الاستعمار دون أن تصدرها عنوة مثلما يحاول غيرنا.

السيد الرئيس،

إن ما وقع ببعض مناطق الوطن من تجاوزات على الديمقراطية نفسها وعلى المواطنين والساهرين على أمن المواطنين وحمايتهم يجعلنا ندق ناقوس الخطر، فالجزائر تعرف لأول مرة منذ عهد التعددية وضعا خطيرا بعد أن تحدث بعض الأجانب المتطفلين من وراء البحر عن شعب بربري وبعد أن تجرأ آخرون داخل هذا الوطن بالتحدث عن كيان ذاتي وكأنهم اكتشفوا بذلك شعبا آخر ليس من سلالة الذين استشهدوا بالأمس من أجل استقلال هذا الوطن ووحدة شعبه وعلى رأسهم الحاج المقراني وعميروش وعبان وديدوش وميرة وملاح، وقوافل الشهداء الآخرين الذين امتزجت دماؤهم بدماء الجزائريين والجزائريات من أمثال ابن مهدي وابن بولعيد ولطفي وبونعامه في مختلف مناطق الوطن شمالا وجنوبا، شرقا وغربا.

كما نصب بعضهم أنفسهم - للأسف - بديلا عن الأحزاب وراحوا يحيون نعرات قديمة باسم العروشية تارة وباسم الأعيان تارة أخرى، وعندما حركوا مسيرات قالوا إنها سلمية فلم يتمكنوا من التحكم فيها فتحولت إلى

هذا نواب الشعب مرارا في تدخلاتهم السابقة بهذا المجلس الموقر.

السيد الرئيس،  
الحكم يعني التنبؤ، فمنذ عشر سنوات انفجر الشعب وعاشت الجزائر في أزمة متعددة ومتشعبة ما نزال نعاني ويلاتها إلى اليوم، إذ سجلنا أكثر من مائة ألف قتيل، ناهيك عن الخسائر المادية للجزائريين التي يستحيل ضبط فاتورتها الثقيلة، وأوحي آنذاك للجزائريين بأنها أزمة حتمية قبل أن يصلوا إلى ما وصلوا إليه، أزمة وراءها عناصر داخلية وخارجية، ووضع أملاه نظام عالمي جديد وفي هذا الكثير ما يقال.

هل ذلك أمر حتمي على الجزائر فقط؟ وهل هو مبرر لبلد غني في كل شيء؟ لكن للأسف، السيد الرئيس، وجد الشعب نفسه أمام مسعى جديد لتكريس التعفن السياسي بمؤشر العودة إلى النظام الأحادي في الوقت الذي يتحدث عن الديمقراطية. أقول النظام وليس الأحزاب. هل هذا هو التجديد الوطني الذي رفع كشعار؟ وهل هذا هو الحكم الراشد؟

السيد رئيس الحكومة،  
في كل مرة يتم انتخاب رئيس الجمهورية أو تعيين حكومة جديدة، يطعم المواطن بصورة تلقائية أن ينعكس ذلك بالإيجاب على أحواله المعيشية ليرفع عنه بعض الغبن والمعاناة، لكن الواقع المعيشي يبين في كل مرة مدى انفصال حركية المجتمع والتغييرات التي تجري على مستوى أعلى هرم الدولة، بل وفي كل مرة يتلاشى عامل الثقة بين المواطن ومسؤوليه، فالمجتمع الجزائري الذي يمثل فيه عنصر الشباب الأغلبية الساحقة لم يعد قابلا لعملية الإقناع السياسي والتعبئة الشعبية واللعب بالشعارات والقيم الوطنية.

إن منطق الإقصاء والوصاية وواقع " الحفرة " والنهميش والفقير المفروض على شبابنا يمنهم من تحقيق الذات ويحرمهم من توظيف معارفهم وكفاءاتهم خدمة للوطن،

بواسطة قطع الطرقات وتهريب المسافرين وترويعهم ونهب أموالهم؟

إن الأمازيغية مطلب جماهيري مشروع، وإنني أدعو من هذا المنبر إلى التكفل به في إطار المشروع الجديد للدستور وأن ينزع عنه كل غطاء حزبي أو سياسي للذين يتاجرون به لأغراض انتخابية أو سياسية، إنني مع الداعين إلى محاربة الرداءة أينما كانت وفي جميع المستويات، رداءة المسؤولين في شتى المواقع المركزية منها والمحلية سواء كانت معينة أو منتخبة، خاصة أولئك المسؤولين الذين يحيطون أنفسهم...

**الرئيس:** شكرا للسيد امحمد بوعزارة وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى يحيى وله 8 دقائق.

**السيد مصطفى يحيى:** شكرا.

أريد أن أقول في البداية بعض الكلمات عن الرشاش، فلقد حمله رجال مقاومون ليس من أجل تنصيب منتخبين، بل من أجل توقيف الإرهاب الأعمى الذي قتل الأطفال والشيوخ والرضع ومن أجل استمرارية الدولة بمفهومها الواسع أي السلطة والإقليم والشعب تحت راية شهداء نوفمبر والجمهورية الديمقراطية الشعبية، وأتحدى الزميل الفاضل إن قدم لنا مثالا واحدا عن تنصيب منتخبي الشعب بالرشاش، ولذلك فالرشاش لم نستورده أبدا، بل حمله الناس قناعة ضد الإرهاب.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري،

السيدات والسادة النواب،

سلام الله عليكم.

لا يسعني بداية إلا الانحناء بخشوع أمام أرواح ضحايا الأحداث المأساوية الأخيرة التي شهدتها بعض ولايات الوطن، متمنيا الشفاء العاجل لكل المصابين، فلقد وددت لو أن هذا النقاش تم قبل وقوع هذه الأحداث عساه يجنبنا ما لحق بنا من خسائر بشرية ومادية لأن كل المؤشرات كانت توحى بالانفجار الاجتماعي، وقد أكد

الرقابة على عمل الحكومة كجهاز تنفيذي.

إن ما يلاحظ اليوم من اختزال للمؤسسات التمثيلية والمنتخبة والقفز على صلاحياتها من خلال الاعتماد على لجان معينة أوكل إليها الفصل في قضايا جوهرية ومصيرية تخص حاضر الأمة ومستقبلها من شأنه جر البلاد إلى المزيد من الانزلاقات الانحرافات قد تهدد وحدة الوطن.

السيد رئيس الحكومة،

إن الانفراد بسلطة القرار في التسيير والتعيين وعدم الاستقرار الوظيفي أدى بكثير من المسؤولين في مختلف المستويات إلى الاكتفاء بالسلبية والخوف من المبادرة، الأمر الذي تسبب في شلل الكثير من المؤسسات والإدارات.

وها نحن اليوم، وعض أن نرقي تجربتنا الديمقراطية كنموذج رائد تحتذي به الدول النامية، نتسبب جميعا...

**الرئيس:** شكرا للسيد مصطفى ياحي وأحيل الكلمة إلى السيد نصر الدين سالم الشريف...

**السيد مصطفى مزور** ( نقطة نظام ) : سيدي الرئيس، أذكرك بما اتفقت عليه المجموعات مع المكتب. فلقد اتفقنا على عدم تجاوز حدود معينة والتعايش بين المجموعات وعدم المساس برموز الدولة، لذا أرجو أن تذكر بذلك الأخ الرئيس.

**الرئيس:** هذا ما سبق لي أن ذكرت به قبل قليل، فأوجه كلامي وملاحظتي إلى الجميع، يرجى التقيد بها، وأحيل الكلمة إلى السيد نصر الدين سالم الشريف.

**السيد نصر الدين سالم الشريف:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين.

وكذا المساهمة الإيجابية الفعالة في الحركة التنموية، ويعرقل اندماجهم في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلاد وبالتالي تختل ثقتهم بالسلطة فيصعب التجاور معهم خصوصا إذا كانوا غير منظمين في مجتمع مدني قوي يسمح بتأطير جهودهم ويرسخ لديهم روح الوطنية الصادقة والمواطنة الإيجابية. والنتيجة هي الخطب المتتالية والمتناقضة أحيانا للسلطة التي لم تقنع الشباب الشاثر اليوم. وعليه، بات من الضروري تنظيم وترقية وتفعيل الحركة الجموعية ومن خلالها المجتمع المدني من جهة ومعالجة الطرح والخطاب السياسي الموجه للشباب من جهة أخرى.

السيد الرئيس،

أعتقد أن المعادلة القائمة اليوم هي دولة غنية وشعب فقير ووضع متفجر، وهي معادلة تعكس مدى العجز عن قدرة الدفع بوتيرة التنمية، خاصة أن الجزائر تعيش في السنتين الأخيرتين وضعا ماليا مريحا. إن التساؤل المطروح اليوم بحدة، السيد الرئيس، خاصة إن كنا مناظلين في " الأرندي " هو: هل أصبح الشعب الجزائري اليوم غير مؤهل لتسيير شؤونه حتى يوكل أموره إلى أشخاص غرباء عن واقعه وآلامه وآماله أو إلى أشخاص كانوا سببا في معاناته، وتجنيب كل من تحمل مسؤولياته كاملة في تسيير شؤون البلاد في الوقت الذي كان يفضل بعضهم مغادرة الوطن وبعضهم الآخر التزم الصمت أمام مكافحة الشعب للإرهاب الغاشم؟

السيد الرئيس،

إن تعزيز دولة القانون يكمن حتما في احترام الدستور والعمل في إطاره واعتباره مرجعا أساسيا للفصل بين السلطات، فهو الذي يمكن رئيس الجمهورية - طبقا لصلاحياته الدستورية - من اتخاذ القرارات التي يراها مناسبة لسياسته وأهدافه ويعين الحكومات لتطبيق برنامجه، ولكن النظام الجمهوري الذي نتبناه يقوم على الفصل بين السلطات حيث تستقل الهيئة التشريعية ويتبوأ البرلمان فيه مكانة حقيقية ولا يمكن كنواب الشعب التملص من مهمتهم الأساسية وهي ممارسة

يتكلم عن " بارونات " الملح والقهوة والسكر؟ وقطعا هم ليسوا من أبناء المدرسة الأساسية.

جميل أن نتحدث عن المؤسسات والمنتخبين، لكن الحقيقة أن الهوية التي بين المنتخبين والشعب وبين الإدارة والشعب مردها إلى سبب معروف هو الشرعية المنقوصة التي تتطلب المسارعة القانونية والسياسية، بداية من إصلاحات دستورية حقيقية وانتخابات محلية مسبقة ونزيهة تحترم فيها إرادة الشعب.

جميل أيضا أن نرفض التدخل الأجنبي مهما كانت أشكاله وأطرافه وجهاته، لكن الغريب أن نرفض بشدة تدخل بعض الدول ونصل معها إلى قطع العلاقات، ونجد في المقابل دولا أخرى تفتح أبوابها وإعلامها لدعاة ومحرضي الإرهاب الأعمى طيلة السنوات الماضية ولدعاة تفتيت الوحدة الوطنية اليوم، فلماذا الكيل بمكيالين؟ فلا للتدخل الأجنبي سواء كان من طهران أو باريس أو الخرطوم أو لندن...

جميل أن يكون السياسي مناورا وبراغمتيا، ولكن ليس على حساب قيم الشعب ولغة القرآن، فالشعب الجزائري لا يحب التصرفات المتناقضة.

فلا يمكن السلطة أن تنجح وتكسب ثقة الشعب وهي تخاطبه بلغة الأجنبي وتتنازل عن الموقف التاريخي للجزائر من القضية الفلسطينية، مهما كانت المبررات، فالشعب الجزائري شعب مبادئ ويحب الوضوح والصراحة.

جميل أن نتكلم عن المجتمع المدني والأعيان وتجمعات والعروش ويمكنها جميعا أن تعبر عن الجزائر العميقة وتقاليد العريقة، فيها كبار العرش وكرام القوم وإمام الجماعة، لكن تدهور سلم القيم الذي ساهمت سياسات الماضي والحاضر في انقلابه، جعل البلدية والدائرة والولاية ودوائر أخرى إذا جمعت الأعيان والمجتمع المدني جمعت الانتهازيين وجمعت من لا يمثلون إلا ظلهم، فهل

السيد الرئيس،

الحضور الكرام.

كانت قيمنا الأصيلة وديننا الحنيف وتقاليدنا العريقة وما زالت وستبقى هي الإسمنت المسلح الذي شكل الجزائر التاريخية المستقلة، ولا يمكن أن نشكل جزائر المستقبل إلا إذا تصالحنا مع الجزائر التاريخية والمستقبلية، فاحترمنا سيادة الشعب واختياره واستمدنا منه الشرعية الكاملة.

سيدي الرئيس،

إن احترام الشعب يكون من خلال احترام قيمه والعمل على ترقيتها وتجسيدها.

إن حالات الاحتقان والانفجار التي نعيشها من مرحلة إلى أخرى مردها، السيد رئيس الحكومة، إلى تجاوز إرادة الشعب والدوس على قيمه، جميل أن نتحدث عن الوحدة الوطنية، وهي الوحدة التي ضحى من أجلها الشعب، ونحن مستعدون لتقديم أرواحنا على أكفنا من أجلها، لكن أن تسكت دولة القانون عمن يدعو إلى استقلال ذاتي، كما سكتت لما دعا إلى ذلك أحد المحسوبين على الوطنية منذ عشر سنوات ممن مارسوا السلطة ردحا من الزمن، وهاهي اليوم هذه الدعوة تتجدد وترفع في وطننا وخارجه أعلام غريبة عن العلم الوطني الذي ضحى من أجله مليون ونصف مليون شهيد ولا تتدخل دولة القانون، فهل هي دولة قانون أم دولة قانون على فئة دون أخرى؟

كم هو جميل أن يتعارض الجزائريون وينجح الائتلاف الحكومي، الذي نعمل من أجله جاهدين في حركة مجتمع السلم، لكن ما أقبح أن يأتي وزير من وزراء الحكومة في إطار عملية التهذئة، يعمل على إرضاء الأطراف اللائكية الاستئصالية، فيصف دعاة المدرسة الجزائرية الأصيلة والمتفتحة والعصرية بأنهم يريدون العودة بالجزائر إلى الوراء. أليس في هذا إهانة للائتلاف؟ أليس في هذا إهانة لخمسمائة ألف موظف في قطاع التعليم؟ لماذا لم يتحدث عمن أفلسوا الشركات العمومية والمؤسسات وأغلبهم ليسوا من أبناء المدرسة الأساسية؟ ولماذا لم

السيد رئيس الحكومة،  
السادة الوزراء،  
زميلاتي زملائي النواب،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، ما من أمة على وجه هذه الأرض يستمر بقاءها إلا بحضارتها ومجد أبطالها، إلا أن الجزائر توالى عليها الضربات المؤلمة فأدخلت الشك في حضارتها وبعثت أجزاء تاريخية وشوهت أمجاد أبطالها.

سيدي الرئيس، لكم يعز علي - وأنا في هذا الموقع - أن أرفع إليكم صراخ هذا الشعب وآلامه وأحزانه، شعب صبر بصمت وحافظ على ماء الوجه حتى لا يعطي الفرصة لأعدائه في الداخل والخارج، فالشعب اليوم اختلط عليه الحابل بالنابل واختلت لديه الموازين فلا عمرو بقي عمرو ولا زيد صار زيدا.

السيد الرئيس، نحن لسنا من دعاة التفرقة ولا من دعاة التطرف ولا من أصحاب السياسات والنظريات التي لفظها التاريخ، بل نحن من دعاة الكلمة الطيبة والكلمة الجامعة التي تقال في موقعها وفي زمانها لتوحد بين الشعب الذي وإن اختلفت ألسنته فإنه يبقى شعبا وحده التاريخ ووحدته التضحيات ويجمعه وطن واحد اسمه الجزائر.

سيدي الرئيس، كيف لا وأنا كنت كباقي الجزائريين أتصفح كل صباح الجرائد فيصيبني من الذعر ما يمزق القلب والأحشاء، صور مرعبة وشهادات مفزعة، وفيات وجرحى بأرقام مذهلة وخسائر مادية لا حصر لها، وطن كان يحترق بصمت تحت ضربات إرهاب مميت عبر سنوات طوال، وكأنه قدر للشعب ألا تمسح دموعه وأن تفتت على الدوام أكباده كل مرة بما يصيبه من أحزان ومأس وويلات.

سيدي الرئيس، إن هذه الجزائر التي ما تزال أرضها تحوي رفاة شهدائها الذين سقوها بدمهم الطاهر، والذين كانوا

يمكن بناء مجتمع مدني وتحديد أعيان من الانتهازيين وممن لا يعرفون الشعب؟

سيدي الرئيس، جميل أيضا أن نتحدث عن احترام الدستور والقوانين، بل هو واجب يجب تأكيده لكن لماذا الكيل بمكيالين في استعمال عناصر الهوية لأغراض حزبية؟ لماذا يسكت عن بعض ولا يسكت عن الآخرين؟ لماذا يسمح لبعضهم ويمنع بعضهم الآخر؟ لماذا يسكت عن جريدة جزائرية تكتب عنوانا "العنف المشروع" وهناك عنف مشروع؟

سيدي الرئيس، أليس هذا من العنف؟ ونستنكر على من يهدم ويكسر لكن هذا أكبر من الهدم والكسر وفي رأيي أكبر من القتل، والفتنة أشد من القتل، كما جاء في القرآن الكريم.

سيدي الرئيس، إن الحل يكمن في العودة إلى الشعب وحسم أزمة الهوية كما حسمها بيان أول نوفمبر والمليون ونصف المليون شهيد وحسمتها...

**الرئيس:** شكرا للسيد نصر الدين سالم شريف.  
نوقف الجلسة مدة نصف ساعة ثم نستأنف أشغالنا في الساعة السادسة والنصف مساء، وشكرا.

### إيقاف الجلسة واستئنافها

**الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

نستأنف أشغال جلستنا المخصصة للنقاش العام، وأحيل الكلمة إلى السيد فريد مالكي مباشرة.

**السيد فريد مالكي:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
سيدي الرئيس،

تستعبد وأن الحلم بالعودة سيبقى حلما إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ومادام الأحرار في هذا الوطن العزيز يقفون بالمرصاد ويجهضون المؤامرات، لأننا من جيل الشباب ولم تكن لنا أي مسؤولية فيما مضى ونحن من جيل نظيف.

وعليه فإن ما حدث في منطقة القبائل بداية بحادثة الشاب ماسينسا، رحمه الله، في بني دوالة وكذا الشباب الذين سقطوا في الولايات الأخرى، قد أثر في قلوبنا ومشاعرنا، وإننا نرفض أن يسقط شاب جزائري واحد في أرضنا فهم إخواننا وأبنائنا وفلذات الأكباد.

ومن جهة أخرى فإن الدولة اليوم مطالبة باسترجاع الاستقرار، والمسؤولية ملقاة على عاتق الأحزاب والشخصيات الوطنية في المساهمة في الحفاظ على الأرواح، فإنها جريمة إنسانية أن نتلاعب بالأرواح بسبب أي مطلب كان، وإن أحداث الشغب والتخريب كذلك، رفعتها النقمة على الوضع الاجتماعي وامتداد رقعتي المحاباة والرشوة على مرأى الجميع وتفشي ظاهرة الفقر التي مست عائلات كثيرة في كل أنحاء الوطن، وإنها حالات مأساوية مرفوضة في وقت تسعى دول العالم لإيجاد قنوات فعلية لحوار الحضارات، وإن الدولة من واجبها، كذلك، توفير الشغل والسكن، وبدرجة قصوى إعادة تنظيم ميكانيزمات توزيع الحقوق بالعدل بين المواطنين.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه ليس من المعقول أن تعيش أكبر شريحة من الشباب اليوم في عزلة قاتلة في غياب قنوات الاستماع والتقرب من انشغالاتها، وإنه وبعد حل المجلس الأعلى للشباب...

**الرئيس:** شكرا للسيد فريد مالكي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد الوردى خلفاوي.

**السيد محمد الوردى خلفاوي:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

كلما سقط منهم شهيد رفعت راية الحرية أكثر، أيقن لنا اليوم باسم أي شعار وتحت أي غطاء سياسي كان أو إديولوجي أن نكون سببا في خيانة الأمانة وتفارقة شعبنا الواحد؟

سيدي الرئيس، إن كلامي موجه إلى من يفتعل مرض الصمم، ومن لا يفقه هذه اللغة ولا يعي كلماتها ولا ألفاظها، وإن هؤلاء لم يشعروا - ولو مرة واحدة - بآلام شعبهم ولم يحترقوا بآلامه ولم يكتفوا بلهيب أحزانه، ولم يلتصقوا برياح أحلامه، فالسنوات العجاف التي كان فيها الإرهاب هو سيد الموقف كان أشباه الرجال يفرون من الوطن ويختفون في أقبية البارات الفرنسية والصالونات الخليعة يبيعون ذمهم بامتهانهم للسياسات القذرة، وإنها فرنسا العجوز التي قال عنها شاعر الثورة مفدي زكرياء رحمه الله: هذه الدولة التي لم تستسغ يوما استقلال هذا الشعب، فكيف-أيها السيدات والسادة- تستسيغه اليوم؟ ألم يراهن ضباطها على أن الجزائر سوف تحترق بعد عشرين أو ثلاثين سنة؟ ألم يراهن سياسيوها في كل مرة على أن هذه الدولة ذاهبة إلى الزوال بفعل التمزق؟ ألم يصرح مسؤولوها من كبيرهم الذي علمهم الجهر بالقول إلى صغيرهم الحالم بالعودة إلى متيجة وقصر "بورجو"، أن التدخل وارد مرة باسم حقوق الانسان ومرات أخرى باسم حماية الأقليات؟

وعليه فإن ذاكرتنا مبتورة بفعل هذا الإجهاض المستمر وكأننا أصبنا بالعقم، فهل نسينا أن الخلفيات "اللوجيستكية" للإرهاب كانت خارج الحدود؟ ألم تغذ القنوات الأجنبية الفرنسية الرأيين العاميين الوطني والدولي بحقائق مشبوهة؟ ألم تستغل الأحداث وتخطيطها كما شاءت إرادتها وما أرادت تحقيقه مشيئتها؟ فلقد قالها الرئيس الراحل " هواري بومدين " رحمه الله إن طي الصفحة لا يعني محوها.

فمن هذا المنبر إذن، ومن أرض الجزائر الطاهرة أقول لهؤلاء الذين يسمعون ما نقول وما لا نقول، يفقهون إشارات عيوننا وشرارة الغضب المتطير منا، إننا أمة لا

عملت على تقسيم الشعب إلى أقلية متنفذة وأغلبية مهمشة، وإذكاء نار العداوة بينهما لضمان مصالحها، وإن كان هناك من شعب أو دولة يجب أن تستحي أو تخجل عند الحديث عن حقوق الإنسان وحماية الأقليات فهي فرنسا - وبكل هدوء - فإن تاريخها سجل حافل بمخازي انتهاك حقوق الإنسان وشن حروب الإبادة، ولا أقول في حق الشعب الجزائري فحسب بل في حق الإنسانية جمعاء بما فيها الأوروبيين، بالإضافة إلى ذلك إذا كانت فرنسا تعطف على الأقليات وتحذب عليها فإنه في الجزائر لا توجد أقليات، ومن باب أولى عليها العناية بالأقليات الموجودة عندها كالغوليين والبروتون والكورسيكيين وغيرهم الذين يعانون مرارة القهر والتهميش الثقافي، فإذا كانت تعتنني بإنشاء الأكاديميات فالأولى أن تنشئها لأقلياتها وينطبق الأمر، أيها السادة، على باقي الدول الغربية المسماة بالدول الديمقراطية، تلك الدول التي تعمل على تأليب الشعوب على الحكام والتواطؤ مع الحكام على الشعوب، ومنه ابتزاز الأوطان سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. وفي كلمة السيد رئيس الحكومة، صباحا، دليل على ذلك، وفي نفس السياق فقد تناهى إلى مسامعي أن بعض الدول كانت تبتز بعض السلطات على أساس استعمال ما يسمونه بالمعارضة بالخارج وهذا في صفقات البترول وغيرها، أي إما أن تمنحني الصفقة وإما أن أرخص لفلان بالنشاط والتصريح.

ومن جهة أخرى، فإن الأحداث أكدت أكثر من مرة غياب الدولة، سيدي الرئيس، لما تجمع شباب ولاية سوق أهراس للاحتجاج في إطار هذه الموجة، وعند نزول السلطات لمحاورتهم أجابوا بصوت واحد " لا ولن نحرق " لسبب بسيط وهو أن فيها الولاية لا يوجد شيء يستحق أن يحرق.

وعليه، فإن كان هناك من رجاء، يا السيد رئيس الحكومة، فهو أن يكف السادة الوزراء - وليعذروني في ذلك - عن الوعود التي لا يمكن أن تتحقق، إذ أن الزيارات المكوكية التي يقوم بها السادة الوزراء والتي يشكرون

السيد رئيس الحكومة،  
معالي الوزراء،  
الزملاء النواب،  
السلام عليكم ورحمة الله.

أستسمحكم، السيد الرئيس، فلقد وقفت - صباحا - مدة ساعتين ونصف ساعة لاستخراج كشف الهاتف.

وعليه فسأجتهد باختصار قناعة مني بأن العبرة بالأفعال لا بالأقوال فلو أصبح الأمر بالخطب لصرنا في قوة الأمريكيين وفي انضباط اليابان.

أيها السادة، نقف اليوم لمناقشة الوضع العام للبلاد لتتساءل عن الجدوى فنحن اليوم نحصد الثمار المرة التي زرعت منذ الاستقلال وما قبله، وأعني بذلك وجود سلطة من أبرز سماتها عدم الشرعية والازدواج، أي سلطة الظاهر والباطن، فلا خير يرجى من مسؤول لا يستمد قوته من الشرعية الشعبية إذا كان منتخبا أو القدرات والكفاءات الذاتية إذا كان معيناً، وتبا لسلطة لا يستمد فيها المسؤول صلاحياته من قوة الدولة، بل من العصبية - حتى لا أقول من العصابة - التي ينتمي إليها.

ومن جهة أخرى، فإن هناك تفكيكا للبناء الاجتماعي وتشويها للمواطنة وتحويل الإنسان الجزائري من منتج إلى مستهلك، ومن ذلك الإنسان الهادي الطيب إلى ذلك الإنسان المحبذ رغم أنه للتطرف الممجد للمتطرفين، وبات واضحا وجود نية دفع الشعب إلى التطرف لاستعمارها عندما يقتضي الحال.

أيها السادة، لست ميالا إلى أطروحة المؤامرة الأجنبية لسبب بسيط هو أن الأجنبي لا يتدخل إلا بتواطؤ داخلي، وإن التدخل الأجنبي يعد كالفيروس الخبيث - عافاكم الله - يختار من الجسم أضعف أجزائه، ومع ذلك أقول إن فرنسا ما تزال تعيش على عقيدة أن الجزائر دائرة من الدوائر المسماة " ما وراء البحار " وأن الشعب الجزائري يحتاج إلى وصايتها، وأنها عند تيقنها من اندحارها

وسيلة للتعبير عن الانشغالات اليومية للمواطن، ونطالب الحكومة بإيجاد قنوات اتصال مناسبة للشباب والمجتمع المدني الذي همش في السنوات الأخيرة.

سيدي رئيس الحكومة، إن غلاء المعيشة وانعكاساته السلبية أصبح أمرا ملحوظا ومعيشا في شوارع المدن الكبرى، ناهيك عن القرى والمداشر النائية المحرومة، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن قرى ولاية خنشلة مثل تازفاط وأزوي، والتي يبلغ تعداد سكانها ما يناهز 60000 نسمة، محرومة حرمانا كاملا من مرافق الحياة اليومية ناهيك عن البطالة التي تنخر كاهل كل أسرة في الولاية.

وعليه فإن الأحداث المأساوية والمؤسفة التي عاشتها مؤخرا بعض ولايات الوطن، وخاصة ولاية خنشلة، من تخريب وحرق لمرافق عمومية ضرورية للمواطن عبر بعض البلديات فهي تعبير خاص عن واقع حقيقي مر يعيشه المواطن والشباب، فمسؤولية كل ما حدث ملقاة على عاتق بعض المسؤولين الذين أبلغوا - وبتقارير مفصلة - بخطورة الأوضاع الاجتماعية المزرية لأغلبية المواطنين والتي تتطلب تكفلا حقيقيا بانشغالاتهم اليومية من الدولة وذلك عن طريق إحداث برامج خاصة واستعجالية، وكذا ضرورة استقبال المواطنين والفلاحين وحل مشاكل العقار الفلاحي نهائيا.

السيد رئيس الحكومة، إن الزلزال الاجتماعي الذي ضرب ولاية خنشلة، والذي استهدف كل ما يرمز إلى سلطة، لم يكن شيئا مألوفا في منطقة شكلت منذ عشرات السنين نقطة ارتكاز أساسية للدولة الجزائرية ودفعت بأبنائها - في أحضان السلطة - ليشكلوا على مدار عقود الاستقلال العمود الفقري للمركزية المفرطة التي أتت على الأخضر واليابس والتي تم بها تسيير شؤون الجزائر من فوق.

إن هذا الزلزال الاجتماعي لشباب هذه الولايات يعد تعبيرا شعبيا وعفويا ساخطا حمل نقمة الشباب الفقير والمهمش الذي يشكل - فقط - قطعة في "ديكور" جزائر ( العزة

عليها، لا تتوج في العادة بإجراء عملي، مما يزيد في اتساع هوة الثقة بين الشعب وسلطته. السلام عليكم.

**الرئيس:** شكرا للسيد محمد الوردى خلفاوي، وأحيل الكلمة إلى السيد أعمارة حيطة.

**السيد أعمارة حيطة:** سيدي الرئيس،  
السيد رئيس الحكومة،  
إخواني النواب.

إن إحدى أهم وظائف الدول المتقدمة هي تحقيق الاستقرارين الأمني والغذائي للمواطن وجعله في منأى عن الحاجة في ملبسه ومسكنه وقوت أبنائه وذويه، لكن ما نلمسه وما نعيشه ونشاهده من تدن في المعيشة للطبقات المحرومة وتفشي ظاهرتي البطالة والفقر، أصبح مصدرا للقلق والاشمئزاز، وقد يكون عاملا من عوامل إضعاف الدولة الجزائرية، وأن الإثراء الفوضوي السريع الذي تحققه الأقلية المتوحشة هو احتقار ودوس علني للأغلبية الساحقة من أبناء الشعب الواحد لأنه سيعمق الهوة بين شرائح الأمة ولا يزيد حكم العزة والكرامة إلا عزلة وبعدا عن واقع المجتمع الجزائري.

السيد رئيس الحكومة، إن الزلزال الاجتماعي الذي عشناه مؤخرا قد ولده الموت البطيء المبرمج للطبقة المحرومة وللذين اختاروا البقاء بعيدا عن دواليب الحكم ورموزه، فلقد أعاد للمواطنة الحقيقية شرفها في موقع متقدم من قلاع الحكم غير الراشد، وإنه تعبير صادق عن عودة قوية للوعي الجماعي بأهمية التحرك لوقف عملية التفهقر الاجتماعي والاقتصادي لشريحة كبيرة من الشعب الجزائري، وهو أيضا رسالة واضحة وقوية المفعول لأولي الأمر من الذين يواصلون الإرتكاز على أسس حكم نخرها الفساد فتهاتوت عند أول هبة ريع. وعليه، فإن هذه الصدمة الاجتماعية الأولى أثبتت هشاشة الطبقة السياسية بكل أطروحاتها.

ومن جهة أخرى فإننا نندد بكل أشكال العنف والتكسير

وعليه، فإن محاولات التراجع عن المكتسبات الديمقراطية والأحزاب السياسية عطلت الكثير من الطاقات والقوى الفاعلة للمساهمة في الخروج من الأزمات وعدم الاستقرار في مسلسل الأخطاء وحلقات المرحلة الانتقالية.

بالإضافة إلى ذلك فإن التطرف في إغراق مختلف الانتخابات في مسلسل التزوير وإلغاء إرادة الشعب، و تجاوز الدستور والقوانين وثوابت الأمة وإرادة الأغلبية بحجة تكسير الطابوهات والإهمال غير المبرر لانشغالات المواطن كلها حقائق كفيلة بإحداث هزات وأزمات وفتن لاتعرف نهاياتها.

ومن جهة أخرى فإن الشعب الجزائري عربا وأمازيغ واحد وموحد ومنسجم تاريخيا وحضاريا، والاستتصاليون هم الدخلاء واللغتان العربية والأمازيغية شقيقتان يراد لهما التناطح من أجل التمكين للغة أجنبية تسير بها شؤون الدولة الجزائرية المستقلة وإن روح اليقظة التي تحلى بها المواطنين في أماكن عديدة فوتت الفرصة على المهرجين والمدمرين للذات والممتلكات في هذه الأحداث الأخيرة.

ومن هذا المقام أشكر سكان سطيف بشبابها ورجالها ومسؤوليها على الدور الذي قاموا به حيث حافظوا على جمال مدينتهم وردوا أهل الفساد والخراب بما يليق بهم. ولم يتحقق هذا إلا من خلال فتح قنوات الحوار وتعاون جميع المخلصين في مختلف مواقعهم.

بالإضافة إلى ذلك فإن الكثير من زياراتنا الميدانية واتصال المواطنين بمكتبنا من مختلف بلديات بوعنداس وعين ولمان وعين آزال وبني عزيز وبابور وبوفاة وهم يعيشون الفقر المدقع وتمارس عليهم " الحفرة " في توزيع غير عادل لمشاريع التنمية، وأهل سطيف يعلمون أن التكسير لا يمكنهم من الحصول على المطار. كما أشكر سائقي سيارات الأجرة العاملة في خط العاصمة على صبرهم على الاستفزازات المسلطة عليهم في الطريق

والكرامة )، وإن سنوات عشا عجافا من الإرهاب الدموي الأعمى وسنتين من الحكم الراشد جعلت أبناء الجزائر يفتحون أعينهم على واقع جديد تعس ومر دفعهم إلى التعبير عن الحفرة الممارسة عليهم من الإدارة المحلية وعن انشغالاتهم بصورة عنيفة وغير معهودة منذ الاستقلال، وإنها فعلا القطيعة مع أسلوب تسيير يرتكز على الجهوية والمحسوبية والعشائرية وأشياء أخرى، شكرا سيدي الرئيس.

**الرئيس:** شكرا السيد أعمارة حيطه، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد السلام قريمس.

**السيد عبد السلام قريمس:** شكرا سيدي الرئيس.  
بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الحضور،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تشاء الأقدار مرة أخرى أن نتناول في مجلسنا هذا قضايا حساسة جدا في حياة شعبنا ووطننا الحبيب الذي ابتلي منذ زمن طويل بحلقات متتالية من الأزمات والفتن، منها المبرمج ومنها الناجم عن التعفن في النظام السياسي وعجزه عن تحقيق أهداف بيان نوفمبر 1954، بل يتحمل المسؤولية الكبرى في تعطيل الكثير من المبادرات الجادة لإنقاذ البلاد، وإجهاضها.

السيد الرئيس، إن تطرف النظام السياسي - ومنذ الاستقلال - في فرض منطق الأقلية النافذة على أغلبية الشعب الجزائري وإن تطرف السلطة في تسيير شؤون الدولة من خلال النظرة الأحادية ومحاولات الانفراد بالبطولة وإغراق المواقع الحساسة في الدولة بأبناء الجهة والدوار وإقصاء الكفاءات والإطارات، وإن التطرف في إبعاد الإسلام عن الحياة العامة أو التطرف باسم الدين والرد السيء عليه شوه سماحة الإسلام وأمجاد الجزائر وصورتها الناصعة.

**الرئيس:** شكرا السيد عبد السلام قريمس، وأحيل الكلمة إلى السيد حسين بوسطلة.

**السيد حسين بوسطلة:** شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله.

أقول في بداية هذه المداخلة إنني أحاول عبثا الوصول إلى تشخيص دقيق لما يحدث في البلاد نظرا إلى عدم توفر المعطيات الحقيقية الكافية التي تمكنني من ذلك، لكن مهما كانت الأسباب والمسببات ومهما كانت الجهات التي خططت لهذه الأحداث المؤلمة التي جاءت لتثقل كاهل هذا الشعب الذي لا يكاد يخرج من نكبة حتى يقع في أخرى، فزادت هذه الأحداث عددا جديدا من اليتامى والأرامل والمآسي والأحزان والدموع، إلى الرصيد القديم الذي خلفته الأزمة التي ظننا أنها ولت مدبرة وأخذنا منها جميعا - على اختلاف توجهاتنا السياسية وقناعاتنا الحزبية- الدروس والعبر واجتمعنا لنبني الجزائر معا.

إنه بصرف النظر عن الأسباب- كما قلت - والمسببات والجهات التي خططت لهذه الأحداث المؤلمة سواء أكانت خارجية صدرتها إلينا فرنسا الصليبية الحاقدة أم داخلية من تدبير المافيا السياسية والمالية أو دوائر في السلطة شعرت بأن مصالحها في خطر، فإن النتيجة واحدة، فوحدة الوطن مهددة والسيادة الوطنية يراد لها أن تداس، والذي يدفع الفاتورة هو الشعب، فالأرواح تزهر والممتلكات العمومية والخاصة تتلف وولايات كثيرة معزولة عن العاصمة، ومصالح المواطنين معطلة، ولسان الحال أبلغ من لسان المقال في وصف ما حدث.

فأمام هذا الوضع أجد نفسي مضطرا لأذكر بما أرشدنا إليه أستاذ البشرية ومنقذها عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم إذ يقول " مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها

الوطني رقم 5 وتحملهم مشاق الطريق - طريق تابلاط- باستمرارهم في نقل المواطنين إلى العاصمة طيلة أيام الأحداث.

السيد الرئيس، إن الجزائر ابتليت بأطراف نافذة تريد إلغاء مؤسسات الدولة أو زعزعتها، وأخرى أقلية تريد تقسيم الوحدة الوطنية وإلغاء الثوابت في إطار ثقافة تكسير " الطابوهات "، بالإضافة إلى أطراف أخرى رفعت سقف احتجاجاتها إلى مستوى حتى يتوفر الجو المتعفن لتمرير المشاريع والحلقات المشبوهة وفرض قناعات الأقلية في مجال إصلاح الدولة والمنظومة التربوية والشراكة الأورو جزائرية وعلمنة المجتمع الجزائري. إن الشعب الجزائري يستنكر ممارسات العنف والتخريب كما يستنكر أيضا على مؤسسات الدولة تعطيلها قوانين الجمهورية في حق المتجاوزين والمشوهين للبعد الأمازيغي الذي هو ملك لكل الشعب الجزائري بهدف تحقيق أغراض مشبوهة وخذلة القرار الوطني الذي أصبح مهددا وضعيفا ومتريدا.

السيد الرئيس، إن الحلول ممكنة باتباع ما يأتي:

1- الرجوع الصادق إلى التعامل الجدي مع ثوابت الأمة وعلى رأسها الإسلام الضامن لوحدة الشعب واستقراره وعلاج الكثير من أمراضه وأحقاده.

2- ضرورة الاحتكام إلى إرادة الشعب من خلال انتخابات حرة وشفافة.

3- اعتماد الجميع للمنهج السلمي المعتدل الذي أثبتت الأيام نجاعته في التعامل السياسي وممارسة الحريات والتعبير عن الآراء والمواقف.

4- التكفل الحقيقي بانشغالات المواطنين والتوزيع العادل للأموال والبدء بالمناطق الأكثر حرمانا والتي تضررت من جراء الإرهاب وصبر أهلها.

5- فتح قنوات الحوار والتشاور البناء مع الطبقة السياسية المسؤولة وعدم تجاوزها في تسيير شؤون البلاد وكذا في القضايا الكبرى والحساسة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ثم أمضي إلى الاقتراح الموالي:

- 5- رسم سياسة تشغيل واضحة وشفافة وعادلة تنصف الشباب في حقه في العمل.
- 7- تفعيل مبدأ التشاور مع الشركاء السياسيين ومبدأ الحوار مع المعارضة.
- 8- التكفل بالمطلب الأمازيغي بما يدعم الوحدة الوطنية ويعزز الانتماء الحضاري للشعب الجزائري ويمتن أواصر الأخوة بين كل سكان الوطن.
- أشكركم والسلام عليكم.

**الرئيس:** شكرا للسيد حسين بوسطلة وأحيل الكلمة إلى السيد محمد أرزقي فراد.

**السيد محمد أرزقي فراد:** شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.  
سيدي الرئيس،  
السادة الحضور،  
السلام عليكم.

أنحني في البداية أمام أرواح ضحايا الأحداث الأليمة الدامية التي تعرفها بلادنا، كما أتمنى الشفاء العاجل للجرحى.

إنني أتساءل: لماذا لم يفتح النقاش العام في الوقت المناسب قصد تطوير الأزمة كما اقترحه بعض النواب منذ أكثر من شهر؟ ولماذا انتظر المجلس سقوط عشرات الضحايا وتخريب الأملاك لبرمجة هذا اللقاء؟

إن هذه السياسة غير المسؤولة تجعلني أستخلص نتيجتين هما:

- 1- كون البرلمان هيئة شكلية تخضع في سيرها للأوامر الفوقية للتزكية فقط.
- 2- كون النظام السياسي في الجزائر عنيفا لا ينجب إلا العنف ولا يفهم إلا لغة العنف.

وأصاب بعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فأذوهم، فقالوا لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقا ولم نوذ من فوقنا، فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعا، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعا، كما قال صلى الله عليه وسلم. هكذا إذن يوجهنا الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم.

وأعتقد أن تجسيد هذه التوجيهات في الواقع هو الذي يخرجنا إلى شاطئ الأمان ويكمن ذلك في الأخذ على يد كل من أراد الكيد لهذا الوطن.

السيد رئيس الحكومة،

إن من الإجراءات العملية التي تساهم في تحسين الوضع ما يأتي:

- 1 - تحمل الدولة كل مسؤولياتها في الحفاظ على الأرواح والممتلكات العمومية والخاصة، وعدم تبرير ترك الممتلكات للاتلاف بدعوى التحلي بخلق الحلم.
- 2- تفادي اللجوء إلى الحلول الفورية والمرجلة والتي أسميها "حلول ردود الأفعال"، لامتصاص غضب المتظاهرين لأنه يعتبر تكريسا لسابقة خطيرة في ممارسة الحكم.
- 3- استكمال مسار الوثام المدني، وذلك بإلغاء المرسوم رقم 93-54 والتكفل بضحايا المأساة الوطنية وإعادة إدماج المطرودين من العمل إلى مناصب عملهم، وإطلاق سراح المساجين السياسيين.
- 4- التعجيل بتطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وأقف هنا لأعقب على عبارة وردت في الكلمة التي ألقيتها السيد رئيس الحكومة، إذ علقتم نجاح البرنامج على الوسائل والوقت، لأقول إن الشرط الأساسي لإنجاح برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يكمن في العنصر البشري، إذ يجب أن يسهر على تنفيذه - أي تنفيذ هذا البرنامج - رجال أكفاء وأمناء.

وهنا أعرب عن تحفظي على تعيين المسؤولين في الوظائف العامة، هل هو قائم على مقياسي الكفاءة والأمانة أم على مدى الولاء للسلطة أم على أساس مقياس آخرى؟

وأتساءل أيضا عن الأسباب التي جعلت الشباب يعبر عن غضبه وسخطه بأسلوب التخريب والتكسير.

سيدي الرئيس،

إن الأسباب التي جعلت المخلصين في سنة 1963 يؤسسون الحزب الجمهوري الاشتراكي و جبهة القوى الاشتراكية وتلك التي جعلت بعض الضباط يحاولون تنظيم انقلاب عسكري سنة 1967، وكذا التي جعلت الشباب يشور ذات يوم في الربيع الأمازيغي سنة 1980 ثم في أكتوبر 1988، الذي مهد الطريق للديمقراطية، والأسباب التي جعلت بعض الشباب اليأس يصعد إلى الجبال ليعتنق العنف المسلح، فكل هذه الأسباب مجتمعة هي التي جعلت الشباب اليوم يعبر عن تدمره بطريقة عنيفة، وتتجسد هذه الأسباب في وجود نظام سياسي فردي " حقار " " يحقر " رئيس الحكومة و " يحقر " الوزراء و " يحقر " النواب و " يحقر " الجميع ويخدم بعض الأشخاص بدل الوطن، يحبذ الحفرة بدل المساواة والقمع والتعسف بدل العدل والرشوة والاختلاس بدل العدالة الاجتماعية والإقصاء والرشوة بدل الحوار.

وعليه، فإن الأزمة في الجزائر أزمة سياسية في جوهرها وليست عرقية، وليس الحل في استبدال زيد بعمرو، بل الحل في العمل من أجل بناء مؤسسات سياسية قوية بدل دولة أشخاص الظل.

إن هذا النقاش الذي جاء متأخرا قد تجاوزه الأحداث، فالشباب الغاضب ينتظر اليوم إجراءات سياسية واجتماعية ملموسة أقلها:

- انتخابات رئاسية مسبقة، وحل المجالس المحلية والبرلمان،

- تشكيل حكومة انتقالية،

- استحداث منحة البطالة،

- وضع الإطار القانوني للأمازيغية،

- وضع الضوابط الضرورية التي تلزم أعوان الإدارة والأمن باحترام المواطنين وخدمتهم بدل اضطهادهم كما يحدث في الواقع اليومي.

سيدي الرئيس،

لدي صور معتبرة عن تجاوزات وانزلاقات قوات الأمن في مدينة " أزفون " كعينة عما يحدث في منطقة القبائل بل وفي كل القطر الجزائري، فمنطقة أزفون ومن خلالها كل الوطن، في حاجة إلى طرق وفلاحة ومستوصفات وعمل ونقل مدرسي، ولا يحتاج سكانها إلى القمع والتعذيب. فمن أين يأتي الحوار في ظل النظام السياسي المتعفن الذي تجرأ على تحريض الشباب على بعضهم بعضا؟

إنه أمر خطير، فعندما نرى قوات الأمن تحرض شباب العاصمة في مسيرة 14 جوان قصد مساعدتهم ضد شباب القبائل، وعندما نرى الفاعل يطفىء أنوار بعض الأحياء في العاصمة ليكتب في الحائط " القبائل يهود، ياشناوة انهضوا"، وعندما نرى الفاعل بعدها يكرر إطفاء الأنوار يوم الخميس ليلا ليمحو هذه العبارات المحرصة، فهذا أمر خطير، فأين هي الدولة؟

إن أغلبية المواطنين يطالبون بحل هذا المجلس الذي صار عقيبا، لأن الحكام أرادوا له أن يكون " ديكورا " لتلميع صورة السلطة.

سيدي الرئيس،

فبالنسبة إلي كنائب ضعيف يجهل الكثير عن مناورات الكواليس التي تمارسها عصب السلطة من أجل مصالحها الضيقة، فإنني ألح على ضرورة حل البرلمان ليس من أجل تزوير الانتخابات ثانية بل من أجل بناء سلطة تشريعية قوية تسن القوانين وتراقب الحكومة وتسقطها إن دعت الضرورة إلى ذلك، حيث يكون فيها النواب هم الوسطاء الشرعيين بين الإدارة المحلية والوطنية وبين المواطنين من أجل المساهمة في التكفل بانشغالاتهم.

إن بلدي المخدوع يثير الشفقة، لأن الأمر فيه أسند إلى غير أهله، فقد شاهدنا وشاهدتم كيف يجهل وزير الداخلية تماما ما يجري في الواقع من خلال جهله حقيقة " قرامح ماسينسا " وجهله ملابسات خروج الحافلة التي داست الصحافيين رحمهما الله، كما رأينا وزير الداخلية وهو

السيد الرئيس،  
ما يلاحظ اليوم في الساحة السياسية الوطنية هو أننا  
مانزال نفضل استعمال السيف على الكلمة ونفضل  
انتصار شخص واحد وهزيمة الجميع.

وأمام هذه الحقيقة المرعبة، علينا أن نملك الشجاعة  
والخيال للبحث عن حلول سياسية دائمة لا يمكن تحقيقها  
بالعنف، كما ينبغي أن نجعل من الحوار منهجا ولا  
نعتبره بديلا للقانون، لأن القانون لا يلغي هذا الحوار  
الذي يجب أن يبقى في حالة مستمرة، عبر القانون ومن  
القانون ولتطويره.

السيد الرئيس،  
يحق دون شك للجزائريين الاحتجاج والتظاهر، لكن ليس  
بالعنف وخصوصا في هذه اللحظات حيث ما زالت دموع  
إخوان لهم لم تجف، وجراحهم لم تضمّد، فموت الشاب  
الجزائري محزن ومؤلم.

ماذا تظنون أيها الذين يبعثون بهؤلاء الشباب إلى  
التظاهر؟ أهم وحوش مفترسة؟، أقول لا، هم مثلكم لا  
يحبون أن يموتوا ولا أولياؤهم يريدون أن يروا أولادهم  
يسقطون بالرصاص. فملعونة تلك السعادة فوق حطام  
الوطن وتقسيم الشعب وإزهاق أرواح أبنائه.

السيد الرئيس،  
كنت دائما أعتبر نفسي في صف المعتدلين، ولكنني  
اليوم أجد نفسي في وضع يجبرني على قول الحقيقة  
والاعتراف بأن بعض ممثلي الشعب يريدون حقا وفعلا  
إطفاء الجمر التي تحترق بها ربوع من بلادي بينما  
بعضهم الآخر للأسف ينفخون فيها ويستنجدون بأعوان  
الجزائر ليجعلوها لهيبا مرعبا يأتي على الأخضر  
واليابس ويتاجرون بدماء وأرواح أبرياء نال منهم الغضب  
والنشاؤم والتهميش، ولكن المثل يقول " فد يختلف لون  
البقر، لكن حليها أبيض " والحقيقة واحدة مثل حليب  
البقر ولو اختلفت أشكالها، مثلما اختلفت ألوان هذه  
البقر.

يستتهزء بالأمن الوطني إلى درجة أنه تفاوض مع  
الأشباح في تعامله مع مسيرة المليون شخص، يجري هذا  
في الوقت الذي شاهدنا وزير النقل في دولة أوروبية يقدم  
استقالته بسبب سقوط جسر.

**الرئيس:** شكرا للسيد محمد أرزقي فراد، وأحيل الكلمة  
إلى السيد خليل مسعودي.

**السيد خليل مسعودي:** شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السيد رئيس الحكومة،  
السادة الوزراء،  
زميلاتي، زملائي النواب،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أبدأ تدخلتي هذا بالترحم على أرواح الذين سقطوا إبان  
الأحداث المؤلمة الأخيرة، كما أتقدم بكل تعازي الحارة  
إلى ذويهم وأطلب من الله أن يلهمهم الصبر والسلوان،  
وأتمنى الشفاء العاجل للجرحى.

السيد الرئيس،  
كلنا متفقون على أننا كنا على قاب قوسين أو أدنى  
للخروج من الأزمات المتعددة التي عاشتها البلاد،  
كالخروج من الأزمة الأمنية بفضل تضحيات وكفاح الرجال  
المخلصين لهذا الوطن وما أثمره قانون الوئام المدني،  
وأكبر دليل هو التراجع المسجل للإرهاب المقيت،  
والخروج من الأزمة الاقتصادية من خلال توفير أموال  
ضخمة للاستثمار والإعلان عن برنامج لدعم الإنعاش  
الاقتصادي الذي ينتظر منه المواطن الكثير. والآن أين  
نحن من هذا الأمل؟

لقد أصبحت الجزائر في دوامة جديدة سمتها شبح تقسيم  
الشعب وتمزيق الوحدة الوطنية. إنه أمر فضيع وخطير  
ومرفوض يستدعي الانتباه والحذر للأخطار المحدقة بهذا  
الشعب وبهذا الوطن.

- أن يسألوا من حقهم عن نوع السياسة الاقتصادية والمالية التي ترعاها وعن أعبائها وكيف تراكمت وإلى أين ستقود؟ كما أن من حقهم أن تكون لهم سياسة ضريبية متوازنة وعادلة تتوزع فيها النسبة على الثروة، فلا يحمل الفقير المحتاج أعباء الغني المقتردر.

- أن تكون الإنجازات والمشاريع خاضعة للقوانين والأنظمة وتسودها الشفافية في التوزيع، بحيث يزول كل شك وشكوى، ومن حقهم أن يعرفوا كيف تصرف إيرادات الضرائب ومداخل المحروقات وكيف تراقب الأموال العمومية مراقبة إلزامية مسبقة في صرفها ولاحقة في تنفيذها، ذلك أنه لا يجوز أن يكون الفقر مانعا للعلم والتعلم ولا للصحة ولا للعمل.

وفي الختام، أقول لا مستقبل لأحد في هذا البلد حاكما كان أو محكوما إلا...

**الرئيس:** شكرا للسيد خليل مسعودي. نقف عند هذا الحد ونستأنف أشغالنا في الساعة الثامنة والدقيقة الثلاثين ليلا، والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة السابعة**

**والدقيقة الثلاثين ليلا**

السيد الرئيس،

إن العلاقة بقوات الأمن هي علاقة تاريخ وأرض، ومن ثم لا يمكن أن تكون هذه العلاقة مراهنة ومسايرة بل مصير واحد، وإن يرى بعضهم أن العلاقة بقوات الأمن هي مجرد مراهنة نستعين بها عند الحاجة، ونطعنها عندما تقوى أو نسايرها حين تقوى وننكرها حين تضعف، متجاهلين أننا نقوى معا أو نضعف معا.

السيد رئيس الحكومة،

ومن هذا المنبر يمكنني أن أخص بصدق ما تحمله رسائل الشباب المتظاهر، وما ينتظره كذلك أولئك الذين سرحوا من وظائفهم وأولئك الذين لا يملكون سكنا ولا وسائل يقتاتون منها، وقائمة المطالب طويلة. إنهم، أيها السادة أيتها السيدات، يريدون فقط ما يأتي:

- احترام القانون وتطبيقه، لأننا في بلد حيث يشك الجميع -حكما ومحكومين- يشككون، ذلك أن لغة القانون غائبة حينا ومغيبة أحيانا،

- قضاء نزيها ومستقلا عن كل التدخلات والتأثيرات في رجاله وأحكامه يحسب حسابه الكبير والصغير،

- إدارة تخضع لرقابة صارمة تتميز بالكفاءة والنظافة يديرها مسؤولون يكتسبون الحصانة من حسن الممارسة، لا من قوة الحماية السياسية ولا الطائفية ولا الجهورية ولا الحزبية،

- إدارة يشتررون منها الخدمات بالضريبة وليس بالرشوة والضريبة.